



Distr.
GENERAL
E/1984/7/Add.22
11 March 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٨٥

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الدورية الثانية المقدّسة من الدول
الأطراف في العهد ، فيما يتعلق بالحقوق التي
تنص عليها المواد من ٦ الى ٩ ، وفقاً للمرحلة
الأولى من البرنامج الذي حددته المجلس
الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٨٨ (د-٦٥)

إضافة

أستراليا*

[٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٥]

* نظر فريق الخبراء الحكوميين العامل الخاص بالدورة ، في دورته لعام ١٩٨٠
(انظر E/1980/WG.1/SR.12-13) ، في التقرير الأولي المقدّم من حكومة أستراليا بشأن
الحقوق المشمولة بالمواد ٦ الى ٩ من العهد (E/1978/8/Add.15).

••/••

85-06610

مقدمة

ألف - لمحة عامة

- ١ - قدمت حكومة استراليا في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٨ ، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨ (د - ٦٠) ، تقريرها الأولي المتعلق بالحقوق المذكورة في المواد ٦ الى ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهذا التقرير الثاني يشمل التدابير المتخذة في استراليا والتقدم المحرز هناك منذ ذلك الوقت فيما يتعلق بتحقيق المراعاة للحقوق المعترف بها في هذه المواد . ولذلك يستعرض هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت مؤخرا في ميدان حقوق العمل والضمان الاجتماعي .
- ٢ - واستراليا طرف في صكوك أساسية صادرة عن الأمم المتحدة ، مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وتورد تقارير استراليا المقدمة بموجب اجراءات تنفيذ هذه الصكوك بيانا شاملا عن أداء استراليا فيما يتعلق بحماية وتشجيع بعض الحقوق المذكورة أيضا في المواد ٦ الى ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- ٣ - وفيما يتعلق بحقوق العمل ، تلتزم استراليا ، بوصفها عضوا مؤسسا في منظمة العمل الدولية ، التزاما راسخا بالمراعاة التامة لالتزاماتها المقررة بموجب الأحكام المتعلقة بالحقوق في العمل وعدم التمييز في العمل وحرية تكوين الجمعيات ، الواردة في مختلف اتفاقيات منظمة العمل الدولية (لا سيما الاتفاقيات رقم ٨٧ ورقم ٩٨ ورقم ١١١ ورقم ١٢٢) الستة انضمت اليها استراليا .
- ٤ - ويتناول هذا التقرير عددا من التطورات الأخيرة الهامة في ميدان العمل . وهذه التطورات تشمل التغيرات الحادثة في السياسات الاجتماعية - الاقتصادية العامة ، والتعزيز الملحوظ في مجال الحماية من التمييز في العمالة ، والأخذ بمجموعة من البرامج المخصصة لطالبي العمل ، لاسيما الشباب والسكان الأصليين والمعوقين .
- ٥ - وفي مجال الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي ، ظهر في الفترة الباردة منذ صدور التقرير الأخير عدد من أوجه التحسن الملحوظ في المجموعة الشاملة من البرامج المنشأة فعلا في استراليا . وهذه التطورات تشمل الأخذ بنظام الرعاية الطبية وتوفير استحقاقات جديدة لمساعدة المعوقين والمشاركين في برامج إعادة التأهيل .

باء - السياسة الاقتصادية العامة

٦ - تشيا مع مبادئ الابلاغ التوجيهية ، يتصدر هذا التقرير وصف موجز للحالة الاقتصادية الراهنة في استراليا .

٧ - تتمثل المجموعة الرئيسية من الأهداف الاقتصادية الكلية التي تسعى اليها حكومة استراليا في استئناف تحقيق معدلات عالية مستمرة من النمو في النشاط الاقتصادي ، وفي التوصل علي مدار الزمن ونتيجة لذلك الي تقليل البطالة ، المصحوب باستقرار معقول نفسي الأجر والأسعار ، والى توازن عملي في المدفوعات ، والى توزيع دخل الأمة علي نحو أكثر انصافا . ولدى السعي الي هذه الأهداف ، تستند استراتيجية الحكومة الي سياسة ضريبية توسعية ، مقرونة بسياسة للأسعار والدخول (تعلم كأداة رئيسية لمكافحة التضخم) وتقوم علي سياسة نقدية حازمة . ولذلك تتجه السياسة الضريبية نحو حفز العمالة مباشرة ، دون القاء أعباء غير ضرورية علي ادارة السياسة النقدية وأسعار الفائدة ، أو المخاطرة بايجاد توقعات تضخمية متجددة .

٨ - ويمثل أحد المكونات الأساسية ل استراتيجية الحكومة الاسترالية في سياسة الأسعار والدخول . وتستند هذه السياسة الي الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل اليه بسين مجلس النقابات الاسترالي والحكومة الاتحادية قبل وصولها الي مقاليد الحكم في آذار/مارس ١٩٨٣ . وثمة عنصر رئيسي في سياسة الأسعار والدخول هو العودة الي نظام مركزي لتثبيت الأجر استنادا الي تعديلات كاملة لتكاليف المعيشة تواكب التغييرات الحادثة في جدول الأسعار القياسية للمستهلكين .

٩ - وقد أنشأت الحكومة الاتحادية ، كجزء من استراتيجيتها الشاملة ، لجنة استشارية للتخطيط الاقتصادي ولجنة استشارية معنية بالأسعار والدخول . وهاتان اللجنتان تقدمان المشورة الي الحكومة بشأن قضايا السياسة الاقتصادية ، كما تعملان معا لدعم سياسة الأسعار والدخول . وتعتمد الحكومة أيضا انشاء سلطة للرقابة علي الأسعار ، بغية رصد ودراسة تغييرات الأسعار في قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية ، لا سيما القطاعات التي تضعف فيها قوى السوق .

١٠ - وتستهدف السياسة النقدية التي تتبعها الحكومة الاسترالية تهيئة مناخ يتيح استمرار النمو غير المصحوب بالتضخم ويدعم سياسة الأسعار والدخول المستندة الي الاتفاق التاريخي . وتحقيقا لهذه الغاية ، تتجه النية الي تحديد النمو في النقد المتاح بحيث يكفي فقط لتمويل زيادة مأمولة في الناتج الاسمي تكون مستصوبة وعملية . ورغبة في المعاونة في ادارة السياسة النقدية ، قررت الحكومة تعويم الدولار الاسترالي اعتبارا من ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ . ويتوقع ان يؤدي هذا التدبير وما يقترن به من تغييرات في

القيود النقدية الى ابطال ما تتركه المعاملات الخارجية من تأثير تحريفسي واضح علسى
عملية تحديد النموالنقدى .

أولا - المادة ٦ : الحق في العمل

١١- يورد التقرير الأولي الذي قدمته استراليا بياننا تفصيليا بالا جراءات المتخذة لحماية
وتشجيع الحق في العمل في استراليا . والمعلومات التالية هي استكمال لما ورد في التقرير
السابق .

ألف - ضمانات مكافحة التمييز

١٢- صدقت استراليا ، في حزيران /يونيه ١٩٧٣ ، على النحو المبين في تقريرها الأولي،
على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨ ، المتعلقة بالتمييز (في العمالة
والمهن) . وذلك التزمت الحكومة الا استرالية بالقضاء على التمييز في العمالة والمهن علسى
أساس العرق واللون والجنس والدين والآراء السياسية والأصل القومي والاجتماعي . ونتيجة
لذلك ، انشأت الحكومة الاتحادية اللجنة الوطنية ولجان الولايات الست المعنية بالتمييز
في العمالة والمهن ، لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها المقررة بموجب الاتفاقية . وكما انشئت
لجنة للاقليم الشمالي في عام ١٩٧٩ . وقد تناول التقرير الصادر عام ١٩٧٨ أنشطة هذه
اللجان بصورة مسهبة .

١٣- وداومت اللجنة الوطنية على تقديم تقرير كل عام الى الوزير الاتحادي المعني بشؤون
العمالة والعلاقات الصناعية ، توجز فيه أنشطتها والتقدم المحرز في معالجة الشكاوى .
وبموجب الترتيبات الموضوعة بصورة نهائية في أواخر عام ١٩٨٣ ، تولى المدعي العام
الاتحادي المسؤولية العامة فيما يتعلق بأنشطة هذه اللجنة . وقد أوردت جداول احصائية
مفصلة بشأن تلقي الشكاوى ونتائج الشكاوى التي جرى التحقيق فيها . كما أوردت نسخ من
التقارير السنوية المتعلقة بالسنوات ١٩٧٧-١٩٧٨ ، ١٩٧٨-١٩٧٩ ، و ١٩٧٩-١٩٨٠ ،
و ١٩٨٠-١٩٨١ ، و ١٩٨١-١٩٨٢ ، و ١٩٨٢-١٩٨٣ .

٤-١- ونجحت اللجنة الاتحادية ولجان الولايات خلال سنوات مرها المشرف في القفصا على عدد من ممارسات التمييز في مجال العمالة ، وفي تخليص قرارات المحكمين من الأحكام التمييزية . وكان سبب الجنس هو الأكثر شهوفا بين أسباب قبول الشكاوى ، حيث مثل ٢٩٢ في المائة من جميع الشكاوى الواردة في عام ١٩٨١-١٩٨٢ . وتلت هذه الفئة من حيث الشكوى في الشكوى " الأسباب الأخرى " ، التي تشمل أي تمييز بسبب لم يحدد بعد . ومن واقع ما تشله هذه الفئة ، تقيم اللجنة الوطنية الحاجة الى تدبيرين أساس جديدة ثم تضع سياسة بهذا الصد ، اذا اقتضى الحال ذلك .

٥-١- وفضلا عن المجالات المحددة في الاتفاقية ، تحقق اللجنة أيضا في انفاوات التمييز في مجال العمالة لأسباب على العمر أو المعجز أو الحالة الزواجية . وقد ظلت هناك زيادات في عدد الشكاوى الواردة استنادا الى أسباب غير محددة في الاتفاقية . ويكان يتمسار ل الآن عدد الشكاوى الواردة استنادا الى أسباب محددة في الاتفاقية والى الأسباب الإضافية التي حددتها اللجنة .

١٦- وقد عين رؤساء اللجان المستقلون بقرارات من وزراء العمالة والملاقات الصناعية المدنيين . وبم كل من اللجان مثلا واحدا من كل من الحكومة الاستراالية ومنظمات أرباب العمل وبنابات العمال . كما تقم لجان الولايات أو الأقاليم مثلا لحكومة الولاية أو الأقليم . وتقم اللجنة الوطنية في مضمونها ثلاثة أشخاص آخرين تتوفر لديهم معرفة خاصة بھاكل العمالة التي يعاني منها السكان الأصليون والسهاجرون والنساء . وكان يقوم على حد مسة اللجان موظفون من الولاية الاتحادية للعمالة والملاقات الصناعية ، الا أنها ستكون مسن الآن فصاعدا من اختصاص الولاية المدعي العام الاتحادي .

١٧- واللجنة الوطنية مسؤولة من وضع سياسة وسانئ توجيهية تتعھا لجان الولايات والأقاليم لدى التحققي في الاملات التمييز وحسم هذه الاملات بالتوفيق . كما تد يمسر اللجنة برامج للتربية المجتمعية بهدف تشجيع تكافؤ الفرص والتشجيع على تسرک الممارسات التمييزية في العمالة والسهن . وهذه الوظيفة تناقش أناه بزهد من التفاصيل .

١٨- والشكاوى التي لا يمكن ايجاد حل لها تحال من طريق لجنة الولاية أو الأقليم الس للجنة الوطنية . كما تحق اللجنة الوطنية في شكاوى التمييز الموجبة فد أرباب العمل الذين يمارسون نشاطهم على الصعيد الوطني، أو الشكاوى الناشئة من تنفيذ السياسة الوطنية كما تسمن اللجنة الى حسم هذه الشكاوى من طريق التوفيق . وفي كثير من الحالات ، كانت عملية التوفيق تتمركز بغضل تد حل عضو من أعضاء اللجنة ، من قبيل الأفضاء المسلمين لمجموعة أرباب العمل أو النقابات . وترن في التقارير السنوية الصادرة من اللجنة الوطنية تفاصيل أخرى بشأن الشكاوى الواردة والتي تم حسمها من طريق التوفيق وبشأن أنشطة التربيية المجتمعية .

- ١٩- وإذا تعذر إيجاد حل لشكوى ما ، تقدم اللجنة الوطنية تقريرا الى وزير العمالة والعلاقات الصناعية الذي يجوز له تقديم تقرير الى البرلمان الاتحادي . ولم تصل أية شكوى على الاطلاق الى هذه المرحلة ، رغم ورود أكثر من ٥٠٠٠ شكوى خلال السنوات العشر التي شهدت نشاط اللجان .
- ٢٠- وقد اضطلعت اللجان بعدد من المبادرات لزيادة وعي المجتمعات المحلية بالتمييز في مجال العمالة . وهذه المبادرات تشمل انتاج المنشورات والكتيبات التالية (التي أوردت نسخ منها) :
- (أ) " المساواة في ميدان العمالة " ، وهو عبارة عن شرح لدور اللجان ووظائفها ، باللغة الانكليزية وتسع لغات أخرى ؛
- (ب) " هل مورس التمييز ضدك " ، وهو عبارة عن شرح للعناصر المكونة للتمييز ولما ينبغي عمله لتقديم شكوى ؛
- (ج) " تكافؤ فرص العمالة يمثل نشاطا اقتصاديا سليما " ، وهو عبارة عن صادة تنطوي على بضعة نماذج من خبرات متميزة في هذا المجال ؛
- (د) " مبادئ توجيهية بشأن التمييز في الاعلان عن الوظائف والتوظيف " ، وهو عبارة عن مادة تشرح كيفية الاعلان على اساس غير تمييزي ؛
- (هـ) " تكافؤ الفرص في مجال العمالة " ، وهو عبارة عن مادة تتضمن مبادئ توجيهية لتطوير ممارسات ادارة شؤون العاملين ؛
- (و) " ما هو شعورك " ، وهو عبارة عن مادة تتناول مختلف أشكال التمييز في مجال العمالة ؛
- (ز) " دليل التمييز في مجال العمالة في استراليا " ، وهو عبارة عن صادة تتضمن موجزا شاملا للسياسة والاكليات المناهضة للتمييز وكيفية استخدام هذه الأساليب العلاجية ، وهو متاح بالانكليزية وثمان لغات أخرى .
- ٢١- وتتخذ اللجان ترتيبات للاعلان (في الحافلات ودور السينما على سبيل المثال) عن الدور الذي تقوم به لمعالجة الشكاوى . كما تقوم بنشر اعلانات ، في بعض صحف النقابات وأرباب العمل وفي بعض الجرائد ، عن دور اللجان وأماكن وجودها . وعلاوة على ذلك ، تعقد اللجان حلقات دراسية وحلقات تدريبية ، لجماعات أرباب العمل والجماعات النقابية وجماعات المجتمع المحلي ، تتناول مواضيع مثل : العناصر المكونة للتمييز في العمالة والمهن ، وتعزيز تكافؤ الفرص ، وكيفية استحداث ممارسات غير تمييزية فيما يتعلق بشؤون العاملين .

- ٢٢- وتشمل المبادرات الناشئة من أنشطة اللجنة ما يلي :
- (أ) اصدار بيانات سياسة عامة بشأن المضايقات الجنسية ، واستخدام عبارات الازدراء في مكان العمل ، وأحكام التقاعد غير التمييزية ؛
- (ب) زيادة اشتراك الرجال والنساء في مجالات جرت العادة في " قوات الدفاع " على حجزها لجنس معين أو سيطرة جنس معين عليها ، ومثال ذلك ؛
- ١° إلحاق الموسيقيات بفرق الجيش الموسيقية ، متى كانت الفرقة غير مكلفة بدور قتالي ثانوي ؛
- ٢° تجنيد المهندسات والمعلمات في السلاح البحري الاسترالي الملكي ؛
- ٣° تجنيد المرضين في السلاح البحري الاسترالي الملكي ، ما استلزم تعديل التشريع القائم ؛
- (ج) إلغاء الأحكام التمييزية التي تنطوي عليها امتيازات السفر للموظفات لدى سلطات الولايات ؛
- (د) تعديل أحد قرارات المحكمين لتمكين الذكور من العمل لبعض الوقت ؛
- (هـ) إلغاء النظام المعمول به في عدد من الصحف الرئيسية لتبويب أعمدة الوظائف الشاغرة الى فئتين احدهما للذكور والأخرى للإناث .

١ - التشريعات الاتحادية

قانون التمييز العنصري ، ١٩٧٥

٢٣ - شرح تقرير استراليا الاولي ببعض التفصيل احكام هذا القانون الرئيسي المبني على الاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري (التي صدقت عليها استراليا في عام ١٩٧٥) . ويحرم القانون التمييز بما في ذلك التمييز في التوظيف على اساس العرق أو اللون أو النسب أو الاصل الوطني أو الاثني .

٢٤ - وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، عهد الى اللجنة المعنية بحقوق الانسان ، بعد بدء سريان قانون ١٩٨١ للجنة المعنية بحقوق الانسان ، وعقب التعديلات المدخلة على قانون التمييز العنصري ، بتطبيق القانون الأخير . ويواصل مفوض العلاقات المجتمعية الذي كان مسؤولا في البداية عن تطبيق قانون التمييز العنصري ، ممارسة مهامه بمقتضى القانون ولكنه ملحق حاليا باللجنة المعنية بحقوق الانسان . وهكذا تولت اللجنة كلتا المهمتين التثقيفية والبحثية اللتين كان يقوم بها مفوض العلاقات المجتمعية الذي يحتفظ بمهمة التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتمييز العنصري وتسويتها . وكان الاثر الرئيسي لهذه التغييرات هو اعطاء المفوض قدرة اكبر على الوصول الى الموارد . وبعد انتهاء فترة خدمة المفوض الأول أ. ج. غراسبي ، عين جيريمي لونج الذي كان فيما سبق موظفا أقدم في الخدمة المدنية وله خبرة واسعة في ميدان شؤون السكان الاصليين .

٢٥ - ولقد طعن في الشرعية الدستورية لقانون التمييز العنصري في المحكمة الاسترالية العليا في قضيتين شهيرتين في عام ١٩٨٢ : كوارتا ضد بجيلكي - بيترسن ، وكونيرلانند ضد الكومنولث . وقد أقرت المحكمة في حكم اصدرته في آيار / مايو ١٩٨٢ صحة الاحكام ذات الصلة من القانون .

٢٦ - ويهدف القانون المعدل للتمييز العنصري ، ١٩٨٣ ، والذي بدأ سريانه في تموز / يوليه ١٩٨٣ ، الى التغلب على مشاكل اثرت بشأن حكم المحكمة العليا في قضية فيسكاوسكاس ضد نييلاند . ففي هذه القضية ، صدر حكم بأن الاحكام المتعلقة بالعرق من قانون نيوساوث ويلز لمناهضة التمييز (انظر ادناه) غير صحيحة لأسباب دستورية . وحكمت المحكمة بأن القانون الاتحادي كان يجب ان ينظر اليه على انه يتجلى فيه قصد شمول ميدان التمييز العنصري بأكمله . وبمقتضى الجزء ١٠٩ من الدستور الاسترالي يكون قانون الولاية ، في هذه الحالة غير صحيح . ويحاول التعديل ضمان بقاء قوانين الولايات والاقليم ، التي تعزز اهداف الاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ، الى جانب القانون الاتحادي . واحتفظ التعديل ايضا بوضع الشكاوى في مختلف مراحل التحقيق في اطار اجراءات الولايات عندما صدر حكم المحكمة .

٠٠ / ٠٠

٢٧- وكان الاجراء الذى يتبعه مفوض العلاقات المجتمعية عادة هو احوالة شكاوى التمييز في التوظيف ، بموجب هذا القانون ، والسى اللجان المعنية بالتمييز في التوظيف للتحقيق فيها .

٢٨- وترد معلومات أخرى عن تطبيق قانون التمييز العنصرى في تقارير استراليا الاخيرة المقدمة الى لجنة القضاء على التمييز العنصرى .

٢٩- ويجرى حاليا استعراض لقانون التمييز العنصرى بهدف تحسين فعاليته . وكجزء من هذا الاستعراض ، دعت الحكومة الاسترالية المهتمين من افراد الجمهور والمنظمات الى تقديم مذكرات .

قانون اللجنة المعنية بحقوق الانسان ، (١٩٨١)

٣٠- صدر قانون ١٩٨١ للجنة المعنية بحقوق الانسان في . ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ . وقد انشأت الحكومة الاسترالية ، من خلال هذا القانون ، لجنة معنية بحقوق الانسان ، لضمان اتفاق الممارسات والسياسات المتبعة في استراليا بشكل تام مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وعلان حقوق الطفل (١٩٥٩) ، وعلان حقوق الاشخاص المتخلفين عقليا (١٩٧١) وعلان حقوق المعوقين (١٩٧٥) . وكما سبق توضيحه ، تولت اللجنة مهمتي البحوث والتثقيف العام بمقتضى قانون التمييز العنصرى لعام ١٩٧٥ . وأضيف قانون التمييز على أساس الجنس لعام ١٩٨٤ أيضا الى مسؤوليات اللجنة .

٣١- وتقوم اللجنة المعنية بحقوق الانسان حاليا ، في جملة امور ، بالمهام التالية :

(أ) دراسة التشريعات ، واقتراحها اذا طلب اليها الوزير ذلك ، وتحديد ما اذا كانت غير متماشية مع أى من حقوق الانسان أو مناقضة لها ؛ وتقديم تقرير الى الوزير ؛

(ب) التحقيق في اى عمل او ممارسة قد تكون غير متماشية مع حقوق الانسان او مناقضة لها ، ومحاولة لتسوية المسألة . او تقديم تقرير الى الوزير اذا رأت اللجنة أن تسوية المسألة غير مناسبة او لم تستطع تسويتها ؛

(ج) تقديم توصيات الى الوزير فيما يتعلق بالقوانين التي ينبغى ان تسنها الحكومة الاتحادية والاجراءات التي ينبغى ان تتخذها تلك الحكومة بشأن المسائل المتصلة بحقوق الانسان ؛

(د) تقديم تقارير الى الوزير ، بناء على طلبه ، بشأن الاجراء الذى يلزم اتخاذه للائتمثال لاحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية او الاعلانات المدرجة في البيان الملحق بقانون اللجنة المعنية بحقوق الانسان او اى صك غيره من الصكوك الدولية ذات الصلة ؛

(هـ) دراسة اى صك دولي ندى صلة للتأكد مما اذا كانت هناك اية تناقضات بين الصك والعهد المذكور اعلاه ، أو الاعلانات المذكورة في البيان الملحق بالقانون أو اى صك دولي آخر ندى صلة ، وتقديم تقرير الى الوزير عن النتائج ؛

(و) تعزيز فهم وتقبل حقوق الانسان في استراليا وتشجيع مناقشتها من جانب الجمهور ؛

(ز) الاضطلاع ببرامج بحثية وثنائية لتعريف حقوق الانسان ؛

٣٢- وبالرغم من أن اللجنة قد عالجت بعض الشكاوى المتعلقة بالتمييز في التوظيف، فهذه الشكاوى تنظر فيها في العادة اللجنة الاتحادية ولجان الولايات المعنية بالتمييز ودور اللجنة المعنية بحقوق الانسان في مجالات الاعلام والبحوث والتثقيف من الاهمية بمكان في تشجيع احداث تغيير في الاتجاهات المجتمعية .

٣٣- وقد بدأت الحكومة الاسترالية استعراضا لقانون اللجنة المعنية بحقوق الانسان يهدف الى تعزيز دور اللجنة في حماية حقوق الانسان في استراليا والترويب لها .

قانون التمييز على أساس الجنس لعام ١٩٨٤

٣٤- أصبح قانون التمييز على أساس الجنس والذي عرض على البرلمان الاسترالي في حزيران /يونيه ١٩٨٣، نافذا في استراليا في ١ آب/اغسطس ١٩٨٤ . والقانون يحرم اعمال التمييز على أساس الجنس او الحالة الاجتماعية ، أو الحمل في عدد من المجالات منها العمل . ويهدف التشريع الى بيان وتكميل قوانين الولايات المتعلقة بمناهضة التمييز ، بالرغم من انه يشتمل على بعض الاحكام الجديدة . فعلى سبيل المثال ، يحرم القانون التمييز عن طريق المضايقة الجنسية في مجالي العمل والتعليم .

٣٥- يقتضى القانون ان تقدم شكاوى التمييز الى مفوض مسؤل عن التمييز على اساس الجنس يقوم عندئذ بالتحقيق في الشكوى وبالتوفيق ومحاولة الوصول الى تسوية . ويشغل المفوض منصبا رسميا جديدا انشئ بموجب تشريع ، ويعمل في اطار التوجيه العام من جانب اللجنة المعنية بحقوق الانسان . وحيثما لا يمكن تحقيق تسوية للشكوى يمكن للمفوض ان يحيلها الى اللجنة التي تجرى عندئذ تحقيقا في المسألة فاذا ، وجد ان الشكوى معززة بأدلة كافية يمكن للجنة ان تصدر حكما فيما يتعلق بمسلك الاطراف في المستقبل . فاذا لم يقبل الاطراف هذا الحكم وينفذوه ، يمكن انفاذه اما عن طريق اللجنة او يرفع دعوى لدى المحكمة الاتحادية .

٣٦ - وذلك يوضع القانون احكام اتفاقيه القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها استراليا في تموز/يوليه ١٩٨٣ ، موضع التنفيذ . ويهدف القانون الى تكميل ومواصلة التطبيق المتزامن لقوانين التمييز على اساس الجنس القائمة . ويجرى التشاور حاليا مع مجموعات اصحاب الاعمال والعاملين وحكومات الولايات وما يتبعها من وكالات بشأن الدور الذي يقتضي هذا القانون ان تقوم به اللجنة الاتحادية ولجان الولايات المعنية بالتمييز في التوظيف والمهن وقد أعد دليل للقانون وهو مرفق بهذا التقرير .

٢ - سياسات العمالة الاتحادية

٣٧ - يتبع مجلس الخدمة العامة في الخدمة العامة الاتحادية الاسترالية سياسة عدم التمييز واتاحة فرص العمل المتكافئة لجميع الاشخاص العاملين او الذين ينشدون العمل في الخدمة العامة الاتحادية الاسترالية . ويمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بالتمييز في العمل في الخدمة العامة الاتحادية الاسترالية الى مكتب المظالم والطعون او الى مكتب تكافؤ فرص العمل ، في مقر المجلس . ويشترك مكتب تكافؤ فرص العمل ايضا في برامج تهدف الى تقديم المساعدة في تشغيل المرأة ، والسكان الاصليين ، والمهاجرين ، والمعوقين ، في الخدمة العامة الاتحادية الاسترالية .

٣٨ - وفي ورقة السياسة المعنونة " اصلاح الخدمة العامة الاسترالية " التي نشرت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ اعلنت الحكومة اعتزامها مايلي :

(أ) ادراج بيان ايضاحي في قانون الخدمة العامة مفاده ان الخدمة العامة يجب ان تدار بطريقة تمنع التمييز غير العادل على اساس الانتماء السياسي ؛ أو المشرق ، أو الاصل الاثني ، أو الديانة ، أو الجنس ، أو الحالة الاجتماعية ، أو السن ، أو العجز ، أو تفضيل احد الجنسين ؛

(ب) سن قوانين من شأنها ان تلزم ادارات الكومنولث والسلطات المنصوص عليها ان تضع وترعى وتنفذ برامج لتنظيم تكافؤ الفرص للمجموعات المحرومة مثل النساء ، والسكان الاصليين ، والاقليات الاثنية ، والمعوقين . وسيقوم مجلس الخدمة العامة برصد هذه البرامج ؛

(ج) انشاء سلطة مستقلة جديدة تكون مسؤولة عن اتخاذ الاجراءات المتعلقة بتظلمات وطعون موظفي الخدمة العامة .

٣٩ - وتشمل الهيئات الاتحادية الرسمية الأخرى التي انشأت آليات للمساعدة في القضاء على التمييز في العمل ، هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية (التيليكوم) ، وهيئة البريد الاسترالية ، ومؤسسة الاذاعة الاسترالية ، ومصرف الكومنولث ، وشركة الخطوط الجوية الاسترالية (كانتاس) .

٣ - التشريعات التي سلتها الولايات وغيرها من التداوير

٤ - وقعت التطورات التالية في الولايات منذ تقديم التقرير الاولي :

نيو ساوث ويلز

٤١ - خضع قانون مناهضة التمييز لعام ١٩٧٧ في نيو ساوث ويلز الذي يحظر ، في جملة امور ، التمييز في العمالة بسبب العرق أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو العجز البدني لعدة تعديلات تستحق التنويه .

٤٢ - ففي عام ١٩٨٠ عدل القانون ليكفل تكافؤ الفرص في العمالة العامة للمرأة وأفراد الاقليات العرقية . وقد تضمن القانون بهذا التعديل توجيهها للسلطات الحكومية لاعداد وتنفيذ خطط لتدبير الفرص المتكافئة كما أنشأ وظيفة مدير الفرص المتكافئة في الوظائف العامة للإشراف على هذه الخطط .

٤٣ - وفي عام ١٩٨١ عدل القانون ليدرج النوادي المسجلة في المجالات التي جرى تغطيتها ، والعجز البدني والحمل في الاسباب التمييزية . وعلاوة على ذلك عدل تعريف التمييز ليشمل التمييز غير المباشر . كما أنشئت محكمة الفرص المتكافئة لتتولى القيام بالسدور القضائي من مجلس مناهضة العنصرية .

٤٤ - وفي عام ١٩٨٢ ، ألغي مكتب الفرص المتكافئة (الذي كان يقوم في الاصل بمهام تدقيقية وتوفيقية) وتولى مجلس مناهضة التمييز وظائف هذا المكتب المتعلقة بمعالجة الشكاوى . ويشرف على تطبيق القانون الآن رئيس مجلس مناهضة التمييز الذي تتألف مهامه من : التحقيق والتوفيق فيما يتعلق بالشكاوى والتعليم والبحث ، والاستماع الى طلبات الازفاء . وتحال الشكاوى التي لم تحل الى محكمة الفرص المتكافئة للبت فيها . وأضافت تعديلات اخرى ادخلت في عام ١٩٨٢ الاعلان الى المجالات المشمولة والعجز الفكري واشتباها المائل الى اسباب التمييز .

٤٥ - ومن برلمان نيو ساوث ويلز قانون لجنة الشؤون الاثنية لسنة ١٩٧٦ الذي أنشأ لجنة للشؤون الاثنية في جنوب ساوث ويلز تتألف من ١١ مفوضا يعينهم حاكم نيو ساوث ويلز . وفي عام ١٩٧٩ ، قدمت اللجنة الى حكومة نيو ساوث ويلز تقريراً بعنوان " المشاركة " وفي هذا التقرير اوصت اللجنة بتطبيق برنامج عمل لتأمين تكافؤ الفرص للأشخاص الذين ينتمون الى اصول اثنية . وقد قبلت الحكومة التقرير الذي يجري حالياً تنفيذ ما تضمنه من توصيات .

٤٦- وعلاوة على ذلك تشترك لجنة الشؤون الاثنية عن طريق رئيسها في عدد من اللجان الحكومية للولاية كالفرق الاستشارى المعنى بالعلاقات العرقية الذى أنشاه مجلس مناهضة العنصرية في نيو ساوث ويلز . كما تظلم اللجنة بدير في الاستعلام الذى تجرى به الدولة/الكنولت في مسألة الاعتراف المحلى بالتجارة والمؤهلات الفنية الخارجية والذى ستبلغ نتائجه الى الوزير الاتحادى للهجرة والشؤون الاثنية . كذلك تجرى اللجنة مشاورات مع جهات منها مجلس العمل في نيو ساوث ويلز وهيئة التدريب النقابية لمساعدة الحركة النقابية في تخطيط المبادرات للمهاجرين .

٤٧- ويفرض تعديل قانون عام ١٩٨٠ لمناهضة العنصرية المشار اليه اعلاه على جميع الادارات الحكومية في الولاية والهيئات النظامية المدرجة في قانون الخدمة العامة اعداد وتنفيذ خطط ادارية لتحقيق تكافؤ الفرص . ويتعين ان تتضمن هذه الخطط الادارية اجراءات تهدف الى القضاء على التمييز في العمل بسبب العرق أو الجنس او الحال الاجتماعية وكقالة عدم ظهوره ، فضلا عن اجراءات تسهدف تعزيز الفرص المتكافئة فى العمل بالنسبة للمرأة وأفراد الاقليات العرقية .

٤٨- وينص القانون ايضا على تعيين مدير الفرص المتكافئة في الوظائف العامة . ويجب على كل هيئة وادارة حكومية في الولاية ان تقدم للمدير تقريرا سنويا ينص على ما يلي :

(أ) الانشطة والبرامج المضطلع بها :

١- القضاء على التمييز في العمالة بسبب العرق أو الجنس أو الحال الاجتماعية ؛ وكقالة عدم وجوده ؛

٢- العمل على تهيئة الفرص المتكافئة للمرأة وأفراد الأقليات العرقية في مجال العمل ؛

(ب) النتائج التى حققتها الانشطة والبرامج ؛

(ج) الانشطة المقترحة والاهداف المحددة المقررة للعام التالى .

٤٩- وفي الحالات التى لا يشعر فيها المدير بارتياح لاي جزء في اعداد او تنفيذ الخطة الادارية ، فله اولها ادالة المسالة المعنية الى مجلس مناهضة العنصرية للتحقيق فيها . وللمجلس في ختام التحقيق ان يقدم توصيات للمدير او للادارة او الهيئة المعنية او لكليهما او ان يعد تقريرا لرئيس الدولة مشفوها او غير مشفوع بتوصيات . وللرئيس بمقد ان يتلقى هذا التقرير ان يوجه المنظمة الى تعديل خطتها الادارية بكيفية محددة .

٥٠- وسنت حكومة نيو ساوث ويلز ايضا قانون (تعديل) الخدمة العامة لسنة ١٩٨٠ ، الذى ينص على ان اى شخص يعتبر اهلا للعمل الدائم في الخدمة العامة فى

نيو ساوث ويلز متى كان مواطنا استراليا او " شخصا مقيما في استراليا لا يخضع وجوده المستمر بها لاي قيد زمني يفرضه القانون أو يوضع وفقا له " .

فيكتوريا

٥١ - بدأ العمل بقانون الفرص المتكافئة لعام ١٩٧٧ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ ثم عدل بعد ذلك في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ . والقانون في شكله المعدل ، يجعل التمييز على اساس الجنس او الحالة الاجتماعية او المعجز البدني او الفكري ، شيئا غير قانوني فسي عدد من المجالات ، منها العمالة . ويتضمن القانون انشاء وظيفة مفوض للفرصة المتكافئة يكون مسؤولا عن القيام بكافة المساعي المعقولة لحل الشكاوى عن طريق التوفيق . وفي الحالات التي يتعذر فيها الحل عن طريق التوفيق ، يتعين على المفوضية ان تحيصل المسائل الى مجلس الفرص المتكافئة .

٥٢ - وقدمت الحكومة الفيكتورية مؤخرا الى برلمان الولاية تشريعا تعديليا يهدف الى ازالة الحالات الشاذة في قانون الفرص المتكافئة من حيث التمييز بسبب الجنس او الحالة الاجتماعية . كما توسع هذه التعديلات من نطاق القانون ليشمل التمييز على اساس العرق او العقيدة الدينية او العقيدة السياسية او التفضيل الجنسي .

٥٣ - وأنشئت لجنة فيكتوريا للشؤون الالمنية عملا بتشريع بدأ تطبيقه في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ بهدف القيام ، في جملة امور ، بمكافحة التمييز في العمالة على اساس الاصل الالمني . ومنص قانون (تعديل) الخدمة العامة الذي اشهر في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، على ان يتلقى جميع موظفي الخدمة العامة معاملة عادلة ومتساوية دون تمييز بسبب العرق او الاصل القومي او اللون .

جنوب استراليا

٥٤ - في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨١ بدأ انفاذ قانون الفرص المتكافئة للاشخاص المعوقين لسنة ١٩٨١ . ويحرم القانون على اي شخص ان يميز ضد شخص ما بسبب المعجز البدني في عدد من المجالات منها مجال العمالة . ومنص القانون على ان تقدم الشكاوى لمفوض الفرصة المتكافئة بموجب قانون الولاية لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتمييز الجنسي وعلى ان يقوم المفوض بكافة المحاولات المعقولة لحل المسألة عن طريق التوفيق . ويقضي هذا القانون بانشاء محكمة للنظر في التمييز ضد الاشخاص المعوقين ، تتألف من رئيس يتمتع بمؤهلات قضائية او قانونية على مدى فترة طويلة ، ومن عضوين اخرين . ويجب ان يكون احد هذين العضوين على الاقل مصابا بمعجز بدني كبير . وفي الحالات التي يتعذر فيها حل الشكوى عن طريق التوفيق ، يجب على المفوض ان يحيل الشكوى الى المحكمة . وللمحكمة ، بعد

الاستماع الى الاقوال ، أن تأمر المدعى عليه بدفع تعويض الى الشاكي، أو الامتناع عن القيام بأى مخالفة أخرى فيما يتعلق بالشكوى، أو القيام بعمل محدد بغية تعويض ما اصاب الشاكي من خسارة أو ضرر . ويجوز لاي شخص يلحقه ضرر بسبب قرار أو امر صادر عن المحكمة ان يرفع استئنافا امام المحكمة العليا .

٥٥- وتتضمن تشريعات جنوب استراليا السارية حاليا تشريعا باسم قانون لجنة الشؤون الاثنية بجنوب استراليا للفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، أنشئت بمقتضاه لجنة الشؤون الاثنية . وتتثل اهداف اللجنة ، المهينة في الفرع ١٢ من مرسوم التحويل فيما يلي :

(أ) العمل على زيادة تفهم الشؤون الاثنية داخل المجتمع ؛

(ب) مساعدة وتشجيع الطوائف الاثنية في المجتمع على المشاركة الكاملة فسي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع ؛

(ج) تشجيع التعاون بين مختلف الطوائف الاثنية داخل المجتمع ؛

(د) تشجيع التعاون بين الهيئات المعنية بالشؤون الاثنية .

٥٦- وقد انشئت اللجنة في ١٤ ايار/مايو ١٩٨١ وهي من مسؤولية الوزير الذي يساعد رئيس الوزراء في الشؤون الاثنية . ويتعين على اللجنة في اضطلاعها بمهامها ، ان تشجع ، حيثما كان ذلك مستطاعا ، اشتراك الهيئات الحكومية المحلية في المنظمات الطوعية .

غربي استراليا

٥٧- من سياسة حكومة الولاية ان تتخذ اجراءات للقضاء على الممارسات التمييزية وتصحيح حالات الجور وتعويض الاشخاص المجني عليهم بالفعل وللاصلاح والتعليم والاعلام ليتسنى تحقيق منافع شخصية واجتماعية . وقد أنشئت لجنة غربي استراليا للشؤون الاثنية والمتعددة الثقافات في ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ . كما اطلنت حكومة الولاية ان التشريع الخاص بتكافؤ الفرص ، الذي سيحرم التمييز سيعرض على برلمان الولاية . وبالإضافة الى هذا التشريع هناك اجراء مقترح يشغل التعليم واية تدابير اخرى تهدف الى تحقيق وهي الجماهير بصور الظلم والانقسامات الاجتماعية التي تسبب فيها الممارسات التمييزية .

باء - العمالة الكاملة : السياسات والمشاكل

١ - لمحة عامة

٥٨ - حققت استراليا في الفترة من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٧٣ معدلات بطالة منخفضة للغاية الى جانب معدلات تضخم منخفضة (خلاف الفترة الوجيهة الواقعة في خلال الخمسينات) وقد أظهرت البيانات التي جمعتها دائرة الكمنولث للعمالة أن المعدل المتوسط للبطالة بلغ ١٢ في المائة من قوة العمل . ولم يجاوز هذا المعدل ٢ في المائة الا في مناسبتين اثنتين فقط - حزيران / يونيه ١٩٦١ وحزيران / يونيه ١٩٦٢ .

٥٩ - بعد ذلك أصاب أداء استراليا الاقتصادي بعض التدهور . فقد زاد التضخم ، مقيسا بالأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية ، زيادة حادة ليبلغ ١٦٧ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ ، ومرجع ذلك بالدرجة الأولى الى السياسات الاقتصادية المحلية الأكثر تحمرا وما نجم عنها من نمو في الأجور . وقد أدى ذلك بالاضافة الى أثر الانتكاس الدولي الى زيادة حادة في البطالة .

٦٠ - وبعد اتخاذ بعض الاجراءات التقييدية في السياسة الاقتصادية المحلية ، بدأ معدل التضخم في الانخفاض وهبط معدل الزيادة في الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية الى ٨٢ في المائة بحلول طم ١٩٧٨-١٩٧٩ . وظلت البطالة في الازدياد ، وبلغت ذروتها في السبعينات بمعدل قدره ٦٣ في المائة في العام ١٩٧٨-١٩٧٩ (كما جاء في الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة التي أجراها المكتب الاحصائي الاسترالي) .

٦١ - وطى مدار الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٨١ ، قوى النشاط الاقتصادي بشكل واضح ودعه في ذلك الزيادة الحادة في الاستثمارات الثابتة والنمو النشط في استهلاك القطاع الخاص . وارتبطت هذه الفورة في النشاط الاستثماري الى حد كبير بالتوسع في قطاع الموارد عقب ارتفاع أسعار الطاقة الدولية وأسعار السلع الأساسية المتعلقة بالطاقة كالفحم ، الذي حدث حوالي طم ١٩٧٩ . كذلك زادت العمالة زيادة كبيرة في هذه الفترة . طى أن معدل البطالة ظل بصفة طامة ثابتا أو يكاد عند حوالي ٦ في المائة من قوة العمل نظرا لأن معظم الذين التحقوا بالعمل استعيض عنهم بوافدين جدد الى ميدان العمل بشكل مبط من رغبة العمال في الانضمام من جديد الى قوة العمل . وزاد التضخم زيادة مطردة طى مدار هذه الفترة مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية من ٩٤ في المائة سنة ١٩٨٠ - ١٩٨١ الى ١١٥ في المائة سنة ١٩٨٢-١٩٨٣ .

٦٢- لذلك صاحب انبعاث النشاط هذا زيادة في الضغوط التضخمية ، وارتفعت الأجور ارتفاعاً كبيراً سبق الأسعار . وقد أفضت محصلة الأمر المؤجل للانتكاس الدولي والنمو القوي في تكاليف العمل الحقيقية وأثر الجفاف القاسي الى تدهور سريع في سوق العمل وفسس النشاط الاقتصادي خلال عام ١٩٨٢ ، وجزءاً من عام ١٩٨٣ . فبلغت البطالة مثلاً ١٠.٣ في المائة من قوة العمل ، وهو أعلى معدل بلغته منذ الثلاثينات .

٦٣- وكان من النتائج المباشرة لتدهور النشاط الاقتصادي أن تم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بعد اجتماع لقادة الاتحاد وقادة الولايات الأخذ في النطاق الاتحادي ، بوقف مؤقت للزيادة في الأجور ، أعقبه بفترة وجيزة اتخاذ ترتيبات مماثلة في نطاق اختصاص الولايات ويقضي وقف زيادة الأجور في النطاق الاتحادي بالاحتفاظ بالأجور عند مستوياتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، مع بعض استثناءات قليلة للغاية ، وذلك لمدة ستة شهور على الأقل . ويناقش أدناه وقف زيادة الأجور المؤقت هذا بمزيد من التفصيل .

٢- البطالة بين السكان الأصليين

٦٤- ترى الحكومة أن البطالة بين السكان الأصليين مرتفعة ارتفاعاً فير مقبول وهي آخذة في تطبيق عدد من الاجراءات لتقليلها .

٦٥- وتتمثل احدى الصعوبات الاضافية في أن ٤٢ في المائة من السكان الأصليين يعيشون في مناطق منعزلة تكون فرص العمالة فيها محدودة (ويقابل هذا الرقم ١٤ في المائة بالنسبة لسكان استراليا ككل) . وجدير بالملاحظة أيضاً أن السكان الأصليين يؤلفون ١١ في المائة من مجموع سكان استراليا ولكن ٢٢ في المائة من سكان الأرياف .

٦٦- وتقوم وزارة شؤون السكان الأصليين بتمويل برامج محددة لتهيئة فرص العمل للسكان الأصليين ، بما في ذلك :

(أ) برامج عمل خاصة تقدم فيها المنح لمنظمات السكان الأصليين ، وادارات الحكم المحلي والموظفين الخاصين لتوفير العمالة والتدريب . ويفضل التدريب الذي ينطوي على احتمال الحصول على عمالة دائمة . وفي سنة ١٩٨٢-١٩٨٣ تم بهذه الطريقة توفير حوالي ٤٥٠ رجل سنة من العمل ؛

.../...

(ب) مشاريع العمالة الخاصة بالتنمية المجتمعية التي أدخلت في المواقع النائية لتوفير بديل عن استحقاقات البطالة للسكان الأصليين الراغبين في العمل في مشاريع من اختيار المجتمع المحلي .

٦٧- وبمقتضى خطة مشاريع العمالة الخاصة بالتنمية المجتمعية ، يتلقى المجتمع المحلي أموالاً تعادل على وجه التقريب المبلغ الكلي الذي يدفع للعاطلين عن العمل من أفرادهم فيما لولم تنفذ هذه الخطة ، مع إضافة تقابل مكافآت العمال والتكاليف الإدارية والمواد والمعدات الضرورية . وفي حزيران / يونيه ١٩٨٣ ، أخذ ١٨ مجتمعا محليا في تشغيل مشاريع توفير العمالة من أجل التنمية المجتمعية فأتاح وظائف لأكثر من ١٠٠٠ شخص بتكلفة قدرها ٧٣ مليون دولار استرالي .

٦٨- وتراعي وزارة شؤون السكان الأصليين أيضا في برامجها الخاصة بتقديم المساعدة العامة للسكان الأصليين نطاق العمالة بالنسبة إليهم . ولذا فإنه في طم ١٩٨٢-١٩٨٣ ، وفرت المعونة التي قدمتها الوزارة على شكل منح لأغراض المساعدة العامة (بخلاف المنح التي يقصد بها العمالة تحديدا) عمالة متفرقة لما مجموعه ٩٣٦ شخصا من السكان الأصليين وملا لبعض الوقت لـ ٢٨٤ شخصا ، مع تلبية الاحتياجات الأخرى للسكان الأصليين في الوقت نفسه .

٦٩- ومع أن لجنة تنمية السكان الأصليين لا تنفذ برامج محددة للعمالة فإنها تقوم بالفعل بتمويل أنشطة للسكان الأصليين في مجال المشاريع الخاصة (مثل الأعمال التجارية الصغيرة والممتلكات الرعوية) التي توفر العمالة في المناطق التي تقل فيها فرص العمل الأخرى وذلك في كثير من الأحيان .

٧٠- وتعد شركة أبوريجينال هوستل ليمتد من الشركات التي تتلقى دعما ماليا من الكمنولث لايواء السكان الأصليين . ففي خلال طم ١٩٨١-١٩٨٢ ، تلقت الشركة منحا يبلغ مجموعها ٨٣٥ مليون دولار من الدولارات الأسترالية ، بالإضافة إلى ١٠٠٠٠ دولار استرالي في إطار برنامج الحكومة لايواء في حالة الأزمات ، المخصص له مليونان من الدولارات الأسترالية . وتوفر شركة أبوريجينال هوستل ليمتد عمالة لنحو ٤٢٠ شخصا منهم ٩٧ من السكان الأصليين .

٧١- وفي طم ١٩٨٣ أنشأت وزارة شؤون السكان الأصليين فرقة عمل خاصة حققت أكثر من هدفها المتمثل في إيجاد عمل لـ ١٠٠٠ من السكان الأصليين في موه لم يتجاوز

٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ . وصنفت وزارة شؤون السكان الأصليين مؤخرا مستشارا خاصا لوضع برامج تشجع أعدادا أكبر من السكان الأصليين على الالتحاق بالوزارة وبالخدمة العامة .

٧٢- وتهدف الاستراتيجية الوطنية لتوظيف السكان الأصليين ، المعلنة في طم ١٩٧٧ ، الى تحسين فرص هؤلاء السكان في الالتحاق بالعمل والتدريب في القطاعين العام والخاص على السواء ، وهي تشمل :

(أ) اللجنة الوطنية لتنمية فرص العمل للسكان الأصليين ، التي تعمل من خلال الاتصال بأرباب العمل الخاص على تعزيز فرص السكان الأصليين في العمل والتدريب في السوق المفتوحة ؛

(ب) تدابير لتوليد العمالة لدى الحكومة الاسترالية - حددت الادارات الحكومية ٨٧٦ وظيفة تعتبر معرفة ثقافة السكان الأصليين و/أو القدرة على التفاهم معهم ، بالنسبة اليها من الأشياء المرغوبة .

٧٣- وتدرك الحكومة أيضا أن نقص التعليم والمهارات التي يمكن تسويقها ، بين السكان الأصليين هو طامل هام آخر في توفير العمل للسكان الأصليين . وتقوم وزارة شؤون السكان الأصليين بتمويل برامج تدريبية (٤٩ مليون دولار استرالي في عام ١٩٨٢-١٩٨٣) ، وتجديدات في التعليم تهدف الى الوفاء باحتياجات السكان الأصليين . وركز الاهتمام في السنوات الأخيرة على البرامج التعليمية التي تتوخى تهيئة فرص للعمل . وسيكون لهذه التدابير ، من حيث العمالة ، أثر مزدوج هو تقليل البطالة عن طريق زيادة عدد السكان الأصليين الذين يتمتعون بمهارات وظيفية لها سوقها وزيادة تلك المهارات ليصبح في الامكان توسيع نطاق الخيارات الوظيفية . وفي الشهر ال ١٢ المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، عين ٣٥٤١ شخصا من السكان الأصليين في برامج تدريبية معانة .

٧٤- وفي اطار برنامج العمالة المجتمعية المبين أعلاه ، خصصت ٧ ملايين دولار استرالي من المبلغ المقرر أن تنفقه الحكومة الاتحادية في طم ١٩٨٣-١٩٨٤ وقدره ٥٠ مليون دولار استرالي ، لمشاريع اضطلع بها السكان الأصليون أو وضعت لصالحهم .

٧٥- وتناقش أدناه بمزيد من التفصيل برامج طامة تهدف الى مساعدة الفئات المتضررة كالمهاجرين والسكان الأصليين والمصابين بعجز .

جيم - تنظيم سوق العمالة

٧٦- وقع عدد من التطورات الهامة في هذا المجال منذ عام ١٩٧٨ . وتشمل التطورات الجديدة وضع برامج موسعة لمساعدة طالبي العمل ولا سيما من بين الفئات المتضررة كالسكان الأصليين والمهاجرين والمصابين بعجز والشباب .

١- خدمات التوظيف

٧٧- تقوم ادارة الكمنولث للتوظيف بإدارة شبكة لوكالات التوظيف اللامركزية على نطاق الدولة . وتوفر هذه الادارة خدمة مجانية ، تتألف من ٢٤٨ مكتبا محليا للتوظيف و ٥٦ فرعا لمكاتب التوظيف ونحو ١٦٠ وكالة .

٧٨- وقد تم تنفيذ المبادرات التالية فيما يتعلق بإدارة الكمنولث للتوظيف منذ عام ١٩٧٧ :

(أ) أنشئ ٢٦ مكتبا للمناطق في جميع أنحاء استراليا ؛

(ب) يجرى تنفيذ برنامج تدريبي موسع للموظفين للوفاء باحتياجات المدربين والمشرفين والاختصاصيين وغيرهم من الموظفين عن طريق تنظيم دورات تدريبية رسمية متكاملة وزيادة الموارد من المدربين زيادة كبيرة ، وتقديم المبادرات التدريبية في موقع العمل ؛

(ج) وتقوم ادارة الكمنولث للتوظيف حاليا بتنفيذ نظام وطني للشواغر الوظيفية يعمل بالوسائل الالكترونية ويعرف باسم " مصرف الوظائف " . وسوف يربط بهذا النظام ، في نهاية الأمر حوالي ١٦٠ مركزا للوظائف توجد في جميع المناطق المتروبولية فضلا عن عدد من المراكز الريفية . ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ مصرف الوظائف بنهاية عام ١٩٨٤ . وسوف يوفر هذا المصرف في النهاية تفاصيل كاملة بشأن توافر جميع الشواغر المسجلة لدى ادارة الكمنولث للتوظيف والاجراءات الحالية المتعلقة بها والغاء هذه الشواغر . كما سيحتفظ المصرف بسجلات شاملة للاحتياجات الخاصة لأرباب العمل من اليد العاملة بغية تمكين ادارة الكمنولث للتوظيف من الاستجابة بسرعة لاحتياجاتهم .

٧٩- وأنشطة ادارة الكمنولث للتوظيف يكملها بطبيعة الحال الدور الذي تقوم به وكالات التوظيف الخاصة التي تنظمها التشريعات الاتحادية والتشريعات الخاصة بالولاية .

.../...

٢ - احصاءات العمل

٨٠ - يبين التقرير الأولي المقدم من استراليا بالتفصيل كيفية جمع احصاءات العمل في استراليا . ومن بين المبتكرات التي ادخلت منذ اعداد ذلك التقرير استقصاء فعلي (بدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣) يشمل جميع الهيئات الحكومية وهيئة من ٢٠.٠٠٠ هيئة غير حكومية . وهناك سلسلة فصلية عن متوسط الدخول الأسبوعية مستمدة من بيانات مأخوذة من استقصاء لأصحاب الأعمال بدأ العمل به في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ . وتحمل هذه السلسلة محل السلسلة التي كانت تؤخذ قبل ذلك من المعلومات المدونة في سجلات الضرائب على المرتبات .

٨١ - وهناك مصدر آخر للمعلومات الاحصائية هو دائرة الكنولت للعمل التي عهدت اليها التشريعات المتعلقة بذلك بجمع احصاءات ومعلومات أخرى عن سوق العمل ، دون المساس بسلطات ومهام مكتب الاحصاءات الاسترالي الذي يقدم الأرقام الرسمية . وأرقام دائرة الكنولت للعمل أكثر تخصيصا من أرقام مكتب الاحصاءات الاسترالي من حيث توزيع الجاميع حسب المناطق المحلية .

٨٢ - وفي آذار/مارس ١٩٨١ توقف جمع ونشر الاحصاءات الشهرية للمسجلين في دائرة الكنولت للعمل ثم استؤففا في حزيران/يونيه ١٩٨٣ . وتنشر الأرقام فصليا في كتيب ضوائه " احصاءات دائرة الكنولت للعمل " ، وهو يشمل أعداد طالبي العمل من العاطلين ، والوظائف الشاغرة ، ومقدسي الطلبات المسجلين ، والشواغر الجديدة المبلغ عنها . كما تجمع احصاءات عن مدة البطالة ، وعن جنس ومقدسي الطلبات . وهي تشمل بيانات عن السكان الأصليين والمعوقين .

٨٣ - كذلك تجمع دائرة الكنولت للعمل معلومات أخرى عن الاتجاهات والتغيرات في سوق العمل سواء بشكل منتظم أو مخصص .

٣ - الخدمات الاستشارية

٨٤ - من مهمة دائرة الكنولت للعمل بمقتضى قانون دائرة الكنولت للعمل لعام ١٩٧٨ تزويد طالبي العمل أو الراغبين في تغيير عملهم " بمعلومات عن العمل بما في ذلك تزويدهم بالمعلومات عن المؤهلات اللازمة والجوانب الأخرى الخاصة بمهن معينة ، وبالتوجيه المهني . وأخصائيو طم النفس المهني الذين أصبحوا في نيسان/ابريل ١٩٨١ جزءا أساسيا من دائرة الكنولت للعمل مسؤولون عن تقديم الدعم المهني لسائر موظفي دائرة الكنولت للعمل ، وعن مساعدة طالبي العمل الذين لهم مشاكل معقدة أكثر من فيهم بالمشورة والتقييم .

٨٥ - وتقوم دائرة الكنولت للعمل باعداد وتوزيع معلومات عن طائفة واسعة من المهن ، وهي تغطي جوانب مثل نوع العمل المؤدى ، والتدريب ، وشروط التعليم المطلوبة . وتشمل هذه المعلومات المهنية كذلك جوانب لها صلة بما تقدم مثل أساليب البحث عن العمل وتقنيات المقابلة ، والهدف منها مساعدة الأفراد على اتخاذ القرارات السليمة . وهناك ادراك لا اختلاف حاجات العملاء ومستوياتهم الا دراية وقدراتهم فسي اللغة الانكليزية وفرض وصولهم الى مصادر المعلومات . ويوزع مجموع العملاء الى فئات فرعية (مثل المعوقين وتاركي الدراسة في سن مبكرة والمهاجرين) ، وتوضع برامج كبيرة تراعي خصائص هذه الفئات الفرعية . وبشكل الكبار نسبة متزايدة من العملاء الذين يطلبون معلومات مهنية ، بلما كانت هذه الخدمات فيها مضي تتركز على مساعدة الشبان ، لاسيما خريجي المدارس .

٨٦ - ويلزم لجعل المعلومات المهنية في متناول طائفة واسعة من العملاء توافر نظام فعال لتوصيل هذه المعلومات . ويتحقق هذا على المستوى العام من خلال مكاتب دائرة الكنولت للعمل ، ووجه أخص من خلال مراكز التوجيه الوظيفي ومراكز الاعلام الوظيفي . وهناك ١١ مركزا للتوجيه الوظيفي توجد في جميع المدن العواصم وبعض المدن الكبرى ، وهي تقدم خدمة شاملة تستخدم فيها الوسائل البصرية والسعمية ، والمواد المطبوعة ، والكتيبات المعدة للدورات الدراسية ، ويقوم بها عدد من الأخصائيين .

٨٧ - ويجرى انشاء مراكز للاعلام الوظيفي في معظم مكاتب دائرة الكنولت للعمل ، وهي تضم مكتبة مناسبة عن المعلومات الوظيفية . وتخدم شبكة مراكز الاعلام الوظيفي العملاء الذين يزورون مكاتب دائرة الكنولت للعمل ، وهي تعتبر موردا لموظفي الدائرة . وبالإضافة الى النظام الداخلي لتوصيل المعلومات بمراكز التوجيه الوظيفي ومراكز الاعلام الوظيفي ومكاتب دائرة الكنولت للعمل ، توزع المعلومات من خلال نظامي التعليم الثانوي الخاص والعام ، وكذلك من خلال مجموعة من الوكالات الموجودة بالمجتمعات المحلية .

٤ - الخدمات التي تقدمها دائرة الكنولت للعمل الى المهاجرين

٨٨ - تتخذ دائرة الكنولت للعمل ترتيبات خاصة وتقدم تسهيلات خاصة لعمالها من المهاجرين لاتاحة الفرص المتكافئة لهم في الحصول على الوظائف الشاغرة المناسبة كما تقدم لهم بعض خدمات التوظيف الأخرى . ومن هذه الخدمات الخاصة :

(أ) توفير المترجمين الشفويين ؛

(ب) تقديم المعلومات السعمية البصرية و/أو المعلومات المكتوبة بعداد من اللغات عن الخدمات المتاحة من دائرة الكنولت للعمل ومن مختلف المهن ؛

- (ج) توفير الأخصائيين لتقديم المشورة الى المهاجرين واللاجئين الذين يقدون على مكاتب دائرة الكنولث للعمل ولهم مشاكل عمل خاصة - بما في ذلك احوالهم الى الجهة المختصة لاحتماد مؤهلاتهم الخارجية ، واحالة من يلقون صعوبات لغوية الى ادارة الهجرة والشؤون العرقية لاحاقهم بصفوف اللغات ؛
- (د) توفير أخصائيين لمساعدة المهاجرين واللاجئين في الحصول على عمل أثناء اقامتهم بأى مركز للمهاجرين تابع للحكومة الاتحادية .

هـ - خدمات دائرة الكنولث للعمل للسكان الأصليين

- ٨٩ - وضعت دائرة الكنولث للعمل مجموعة من الخدمات لمساعدة السكان الأصليين في الحصول على معلومات عن السهن المختلفة ، والحصول على فرص التدريب والعمل . ومن هذه الخدمات تعيين أخصائيين من دائرة الكنولث للعمل لكي يعملوا كوظائف مهنيين أقدم ، ووظفين مهنيين ، ووظفين مهنيين ساعدين .

برامج تدريب السكان الأصليين

- ٩٠ - يشمل هذا النظام المرن من برامج المساعدة في التوظيف :
- (أ) التدريب أثناء العمل : اتاحة التدريب لفترة يتفق عليها ولا تتجاوز في العادة ١٢ شهرا ، وذلك بدفع امانة لماحب العمل ؛
- (ب) التفاوض على التدريب : هناك أيضا ترتيبات للاتفاق على شروط خاصة للتدريب أثناء العمل لتلبية الاحتياجات ومواجهة الظروف الخاصة لكل متدرب ؛
- (ج) التدريب النظامي : توفير مساعدة مالية (تتخذ بالدرجة الأولى صورة بدل تدريب رسمي) للمتدربين من أجل تمكينهم من الدراسة في الدورات التي تقدمها المؤسسات فعلا .

زيارات التعرف على السهن

- ٩١ - يرتب الموظفون السهنيون زيارات أقصاها أسبوع لخريجي المدارس من السكان الأصليين لتمكينهم من معاينة العاملين في مختلف السهن ، ولكي يلموا بالمؤهلات المطلوبة لهذه السهن وشروط التوظيف .

برامج الخبرة العملية

٩٢ - تستهدف هذه البرامج بوجه خاص مساعدة السكان الأصليين الذين تقل أوتعدادهم خبرتهم على اكتساب المهارات العملية الأساسية اللازمة للعمل ، وذلك خلال فترات قصيرة من التدريب أثناء العمل . وتتخذ المساعدة صورة اعانة لصاحب العمل تشمل أجر المتدرب والتكاليف المتصلة بتدريبه . ويجب أن يدفع صاحب العمل للمتدرب المكافأة المحددة أو الأجر السائد .

التوجيه للعمل وتوليد الحوافز اليه

٩٣ - توضع برامج التوجيه للعمل وتوليد الحوافز اليه لمساعدة السكان الأصليين الأكبر سنا من لم يتربسوا ببيئة العمل التقليدية . وتشبه هذه البرامج زيارات التعرف على المهن من حيث انها تشمل زيارات لمختلف الصناعات لتمكين المشتركين فيها من مراقبة الناس أثناء عملهم ، ومعرفة المؤهلات وظروف العمل ، واتخاذ موقف من العمل .

٦- برامج للمعوقين

دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل

٩٤- تظطلع دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل ببرامج متخصصة لاعادة التأهيل ، بما في ذلك اسداء المشورة والتدريب المهني والمساعدة في دعم الدخل ، وذلك بغرض مساعدة المعوقين .

٩٥- وتعمل دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل في اطار ادارة خدمات الضمان الاجتماعي التابعة للحكومة الاتحادية على الصعيد الوطني وتظطلع ببرامج شاملة لاعادة التأهيل الاجتماعي والمهني تهدف الى مساعدة المعوقين ، في اطار الفئة العمرية العامة العاملة التي من المرجح أن تجني فائدة كبيرة من توفير المساعدة في مجال اعادة التأهيل .

٩٦- ويمثل العنصر المهني في المشروع خدمة كبيرة للمعوقين ويتفق مع الهدف العام لاعادة التأهيل وهو الوصول ، كلما أمكن ، الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي كجزء من عملية الاندماج الكامل في المجتمع . ويكمل العنصر الاجتماعي هذه العملية ويساعد في اعداد العملاء للوصول الى أقصى درجة من الاستقلال داخل المجتمع المحلي .

٩٧- ولتلبية الاحتياجات المختلفة والمتنوعة لعملاء دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل ، توجد لديها مجموعة من المرافق والبرامج ، منها مراكز رئيسية لاعادة التأهيل ومراكز للاعداد للعمل ومراكز للتكيف للعمل ومجموعة من خدمات " النائية " والخدمات الاقليمية . وهذه تشتمل على ما يلي :

(أ) مراكز اعادة التأهيل العام الشامل . تظطلع هذه المراكز ببرامج اجتماعية ومهنية متكاملة تماما لاعادة التأهيل ، وتضم عناصر طبية واجتماعية وتعليمية وفير مهنية ومهنية . ومن سمات هذه البرامج هي أنها تتميز بوجود تعاون وثيق وتنسيق برنامجي توفره أفرقة عمل متعددة التخصصات تعالج الحالات على أساس فردي ، حيث تكمل المهارات المتوفرة لدى كل مهني تلك المتوفرة لدى بقية الفريق ، وتصمم البرامج لتلبية الاحتياجات الفردية ؛

(ب) مراكز التكيف للعمل . أنشأت دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل هذه المراكز في سيدني وملبورن وبرسبين ، لمساعدة العملاء المعوقين في اكتساب خبرة عملية ورفع مستوى كفاءتهم في العمل الى المستوى المطلوب في الصناعة الخارجية . وتلبي مراكز التكيف للعمل احتياجات فئات ثلاث هي :

١- الأشخاص الذين هم في طور النقاهة من مرض جعلهم عاجزين عن مواصلة العمل في مهنتهم السابقة ؛

٢٠ الأشخاص المعوقين الذين لم يكتسبوا أية خبرة عملية سابقة أو الذين فشلوا في بيئة عملهم السابقة والذين يمكنهم بناءً على ذلك أن يستفيدوا من بعض الخبرات العملية الواقعية ؛

٣٠ الأشخاص الذين كانوا خارج قوة العمل لبعض الوقت والذين يحتاجون إلى فترة لإعادة التكيف مع دنيا العمل ؛

(ج) مراكز الاعداد للعمل . تم الوفاء باحتياجات اعادة التأهيل الخاصة للشباب المعوقين فكريا بدرجة معتدلة من خلال تشغيل مراكز للاعداد للعمل تقدم برامج منذ عام ١٩٧٣ . وتقوم دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل بتشغيل سبعة من مراكز الاعداد للعمل في جميع أنحاء استراليا ، تخدم نحو ٨٠ - ١٠٠ من الشباب في كل مركز خلال السنة . وقد أنشئت هذه المراكز تمشيا مع الهدف المحدد لدائرة الكمنولث لاعادة التأهيل بغرض توفير برامج متخصصة لتلبية الاحتياجات الخاصة للعلاء المعوقين فكريا بدرجة معتدلة الذين تقع اعمارهم ما بين ١٦ و ٢٥ سنة . ولا يملك المقبولون للتدريب مهارات العمل والمهارات الاجتماعية اللازمة للحصول على عمل تنافسي أو للاحتفاظ به . وتساعد المراكز هؤلاء الشباب في الحصول على هذه المهارات وبالتالي في أن يصبحوا أكثر استقلالا واندماجاً في المجتمع المحلي وفي أن يظهرأوا مقدرة على التنافس في سوق العمل ؛

(د) الخدمات الاقليمية لاعادة التأهيل . توجد لدى دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل شبكة من الوحدات الاقليمية والأفرقة المتحركة لاعادة التأهيل تقوم بتقديم الخدمات أو تنسيق الخدمات المتاحة محليا للعلاء الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يحتاجون إلى اعادة التأهيل .

٩٨ - وتشمل المساعدات الأخرى المتاحة للتدربين في دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل دفع بدل لاعادة التأهيل . ومنذ آذار/مارس ١٩٨٣ ، يدفع هذا البديل لجميع علاء الدائرة الذين لولا ذلك كان سيحق لهم الحصول على استحقاق ضمان اجتماعي أو معاش تقاعدي . ويخضع البديل لتقييم الدخل ولكنه معفي من ضريبة الدخل ، كما تتاح ميزات اضافية مشابهة لتلك التي تقدم للمعوقين من أرباب المعاشات .

٩٩ - وبالنسبة للعلاء الذين يحتاجون إلى تدريب مهني ، توجد لدى دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل امكانية لتقديم المساعدات الاضافية التالية :

(أ) العلاج بالعمل ، وتستخدمه دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل كوسيلة لمساعدة المعوقين على التكيف للعمل . وينطوى هذا على توفير تعليم عملي قصير الأجل أثناء العمل عن طريق ترتيب يتم اتخاذه بين الشخص المعوق وصاحب العمل والدائرة والنقابة المختصة . وتقوم الحكومة الاتحادية أثناء فترة التدريب بتغطية جميع المصاريف ودفع بدل تدريب إلى الشخص المعوق ؛

(ب) رعاية المعوقين لحضور المؤسسات والكليات التعليمية المعترف بها فيما بعد المرحلة الثانوية بغرض الحصول على مهارات جديدة لتعزيز فرص الحصول على عمل . وفي هذه الحالات ، تدفع دائرة الكمنولث لاعادة التأهيل بدلا للتدريب وتكاليف الانتقال ومصاريف التعليم وتكاليف الكتب والمعدات .

٧- برامج التدريب المهني

(أ) برامج القوى العاملة التابع للحكومة الاتحادية

١٠٠- تقوم الادارة الاتحادية للعمال والعلاقات الصناعية بادارة مجموعة من برامج العمال والتدريب ترمي الى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية :

(أ) المحافظة على مهارات القوى العاملة وتنميتها ؛

(ب) تحقيق المساواة في سوق العمل عن طريق توجيه المساعدة الى الفئات الأكثر حرمانا ؛

(ج) المحافظة على كفاءة سوق للعمال عن طريق تقليل حالات عدم التوازن التي تنشأ في الحالات الدينامية .

١٠١- وفيما عدا دعم التلمذة الصناعية ، نشأت معظم البرامج الحالية من نظام العمال والتدريب الوطنيين الذي أدخل في عام ١٩٧٤ كمشروع شامل وحيد لسوق العمل . وقد أوقف هذا المشروع في عام ١٩٨١ واستعيض عنه بمجموعة من البرامج المنفصلة ذات أهداف وفئات مستهدفة أكثر تحديدا . ويمكن تحديد هذه البرامج في اطار الوظائف العامة التالية :

(أ) التدريب المهني ؛

(ب) التدريب على المهارات ؛

(ج) اكساب الشباب الخبرة والتدريب في مجال العمل ؛

(د) التدريب الخاص ؛

(هـ) خدمات العمال .

١٠٢- وعلاوة على ذلك ، كانت هناك في الفترة الأخيرة بعض المبادرات في مجال تقديم المساعدات فيما يتعلق بالعمال والتدريب ، وهذه لا تقع بالتحديد في نطاق هذه الفئات . وتتضمن هذه المبادرات ما يلي :

(أ) مشروع اعانة اجور الراشدين ، بدئ فيه في آذار/مارس ١٩٨٣ ؛

(ب) برنامج مساعدة القطاع الخاص، وهو مشروع جديد مقترح لاعانة الأجور تعتزم الحكومة البدء فيه خلال ١٩٨٣/١٩٨٤ ؛

(ج) برنامج العمالة المجتمعي، وهو مشروع لخلق فرص للعمال بصورة مباشرة في القطاع العام، بدأ تشغيله في النصف الثاني من عام ١٩٨٣ .

١٠٣ - وباستثناء معظم الدعم المقدم لمن يتلقون تدريباً حرفياً تقدم المساعدة الحكومية الفيدرالية من خلال دائرة التوظيف التابعة للكمونولث وتكون موجهة في المقام الأول لمساعدة الأشخاص العاطلين .

برامج التدريب الحرفي : الأموال التي تعيدها الكمنولث لأصحاب العمل من أجل التدريب الحرفي على أساس التفرغ

١٠٤ - لقد حل النظام الذي تعيده بموجب الكمنولث أموالاً لأصحاب العمل من أجل التدريب الحرفي على أساس التفرغ، الذي بدأ تطبيقه في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، محل نظام المساعدة الوطنية للتدريب الحرفي منذ ذلك التاريخ . وسوجب النظام الجديد تعاد أموال أصحاب العمل فيما يتعلق بجميع المتدربين الذين يسعون لهم بالانتظام الدراسي في كليات تقنية للتدريب الأساسي الإلزامي على أساس التفرغ . وتعاد أموال أيضاً فيما يتعلق بالمتدربين الذين يتلقون تدريباً خارج نطاق العمل وعلى أساس التفرغ . وهذه الأموال المعادة معفاة من الضريبة وترتبط بالأجور التي تدفع للمتدربين في سبع مجموعات رئيسية من الحرف الصناعية .

(ب) التدريب على المهارات

ترتيبات التدريب للتكيف مع العمل

١٠٥ - بدأ تطبيق ترتيبات التدريب للتكيف مع العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ اعترافاً بالمشاكل الخاصة المتعلقة بالعمال التي يواجهها العمال الذين يستغني عنهم في الحصول على عمل بديل في صناعات أو مجالات أخرى . والأهداف العريضة لهذه الترتيبات هي :

(أ) مساعدة عملية تكيف العمال الزائدين عن الحاجة المستحقين من حالة الاستغناء عنهم إلى عمالة مستقرة ورضية في شركات أو صناعات أخرى وذلك بتحسين قاعدة مهاراتهم أو تحديثها أو تحديثها أو توسيع نطاقها ؛

(ب) الحد من أثر عمليات الاستغناء الواسعة النطاق على المناطق والصناعات التي تعاني بالفعل من ارتفاع معدل البطالة ؛

(ج) تحسين مستوى المهارة التقنية والخبرة الفنية بين القوى العاملة الأسترالية ، اعترافاً بتغير القاعدة الصناعية للاقتصاد الأسترالي وتطلعا إلى الانتعاش الاقتصادي .

١٠٦ - وتضع الإدارة الفيدرالية للعدل والعلاقات الصناعية مجموعات من ترتيبات المساعدة الخاصة بعد إجراء مشاور مع الشركة التي تستغني عن عمال ، والولاية المعنية ، وشقبات العمال المحلية ، وسلطات التعليم التقني والاضافي التابعة للولاية .

برنامج المهارات المطلوبة

١٠٧ - يسعى برنامج المهارات المطلوبة إلى مساعدة الصناعة ، على أساس كل مشروع على حدة ، في التغلب على نقص المهارات وفي وضع ترتيبات جديدة أو محسنة للتدريب مع مساعدة العاطلين ، في الوقت نفسه ، على الحصول على عمل مستقر .

١٠٨ - وترد اقتراحات تدريبية من القطاعات الصناعية التي تكون قد درست التدريب في نطاق مجالها الصناعي وقررت ان هناك حاجة معينة . وحيثما كان قطاع من قطاعات الصناعة مثلا بلجنة للتدريب الصناعي (انظر أدناه) ، يكون المطلوب أن تقوم تلك اللجنة اما بتبني الاقتراح التدريبي أو بتأبيده . ومن الممكن تقديم المساعدة في تغطية تكاليف وضع وتطبيق ترتيبات التدريب .

١٠٩ - وتعطى الأفضلية عند اختيار المتدربين للأشخاص العاطلين الذين يعتبرون مناسبين بناءً على معايير يشترك القائلون على الصناعة في وضعها مع الحكومة . والتدريسون الذين يختارون على هذا النحو يجتذبون بدلات واعانات كما يحصلون على ضمانات بالعمل من القائمين على الصناعة لدى اتمام تدريبهم بنجاح .

(ج) برنامج تقديم المساعدة للتدريب العام

١١٠ - ان الأهداف الأساسية لهذا البرنامج هي مساعدة الصناعة على تلبية احتياجاتها من العمال المهرة غير الحرفيين ومساعدة الأفراد الذين يجدون ، دون أن يتدربوا أو أن يعاد تدريبهم ، صعوبة في الحصول على عمل مستقر وجز في المهن التي تعتبر مطلوبة أو حيثما كان يوجد توازن بين العرض والطلب .

١١١ - وتقدم المساعدة للتدريب العام للأفراد الذين لهم خبرة سابقة في سوق العمل من خلال دفع بدلات تدريبية لهم أثناء حضورهم دورات نظامية ومن خلال تقديم اعانات لأصحاب العمل لتوفير التدريب أثناء العمل .

(د) خدمات التدريب الصناعي

لجان التدريب الصناعي

١١٢ - ان المجلس الوطني للتدريب تساعده لجان ثلاثية للتدريب الصناعي الهـدف من انشائها هو بحث الاحتياجات التدريبية لمصناعات محددة .

١١٣ - وحلول حزيران / يونيو ١٩٨٣ ، تجاوز مجموع أعضاء اللجان الثلاثية للتدريب الصناعي ١٧٠٠ شخص يمثلون رابطات أصحاب العمل ورابطات المستخدمين والهيئات المهنية ، وإدارات وأجهزة الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات . وتغطي أنشطة اللجان الثلاثية للتدريب الصناعي القائمة حالياً أكثر من ٧٠ في المائة من القوى العاملة . وقد انشئت ٩٧ لجنة من اللجان الثلاثية للتدريب الصناعي على الصعيد الوطني و/أو صعيد الولايات في ٢٠ قطاع رئيسي من قطاعات الاقتصاد الاسترالي وأسهمت بنشاط في حـجم التدريب في كل صناعة من الصناعات المعنية بها وفي جودة نوعيته وكفائته ، من خلال :

- (أ) تحديد القوى العاملة في الصناعة واحتياجاتها التدريبية ؛
- (ب) تقييم البرامج التدريبية الراهنة وتطوير البرامج لضمان تلبية هـذه الاحتياجات ؛
- (ج) الاتصال بهيئات أخرى من هيئات الصناعة والحكومة بشأن تنفيذ البرامج ؛
- (د) تقديم المشورة بشأن السياسات التي تؤثر على التدريب داخل صناعاتها .

(هـ) توفير خبرة عمل وتدريب للشباب

برنامج الانتقال من الدراسة الى العمل

١١٤ - أعلنت الحكومة الفيدرالية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ عن وضع برنامج الانتقال من الدراسة الى العمل ، الذي يستهدف تيسير انتقال الشباب من الدراسة الى العمل . والمجموعة المستهدفة الرئيسية لهذا البرنامج هي من تركوا الدراسة مبكراً وبواجهـون احتمالات عمل هزيلة ، وكذلك أولئك الذين يصبحون عاطلين لأجل طويل .

١١٥ - والأهداف الرئيسية لبرنامج الانتقال من الدراسة الى العمل هي ما يلي :

- (أ) زيادة نطاق خيارات التعليم المهني في المدارس وفي كليات التعليم التقني والاضافي لجميع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاماً ، لاسيما أولئك الذين يجدون أو من المرجح أن يجدوا صعوبة في الانتقال بنجاح من الدراسة الى العمل ؛

- (ب) زيادة فرصة الشباب للاستفادة من خيارات التعليم المهني بدفع معدل انتقال لهم ؛
- (ج) ضمان اتاحة ارشاد مهني فعال وخدمات استشارية لجميع الشباب ؛
- (د) الحصول على تأييد لأهداف البرنامج بين أصحاب العمل ونقابات العمال ، والآباء ، والدرسين ، والشباب أنفسهم ، وتسيمة هذا التأييد ؛
- (هـ) العمل على اقامة روابط أكثر فعالية بين القطاع التعليمي وقطاع العمل .

البرنامج التدريبي الخاص لعمل الشباب

- ١١٦ - ان الهدف الرئيسي من البرنامج التدريبي الخاص لعمل الشباب هو علاج بعض المعوقات التي يواجهها الأشخاص العاطلون لأجل طويل الذين يكونون أقل قدرة على المنافسة في سوق العمل من غيرهم بسبب افتقارهم الى خبرة في العمل أو الى مؤهلات للعمل و/أو افتقارهم الى الخصائص الشخصية التي يتطلبها أصحاب العمل بوجه عام .
- ١١٧ - وللمساعدة على الحد من هذه المعوقات ، تقدم اعانات خاصة بالأجور بموجب هذا البرنامج الى أصحاب العمل كي يزودوا هؤلاء الشباب بفترة من الخبرة العملية والتدريب الأساسي تعطيمهم أساساً أفضل للعمل بصفة مستمرة . ومن المزمع الاستعاضة عن هذا البرنامج ببرنامج تقديم المساعدة الى القطاع الخاص (انظر أدناه) .

(و) المبادرات الأخيرة فيما يتعلق بتقديم المساعدة المتعلقة بالعمل والتدريب

نظام اعانة أجور البالغين

- ١١٨ - بدأ تطبيق هذا البرنامج في ١ آذار/مارس ١٩٨٣ اعترافاً بمردء تأشير الانتكاس الاقتصادي على العمال البالغين تأثيراً شديداً . وعلاوة على ذلك تبين أن الباحثين عن عمل الأكبر سناً يعانون عادة ، عندما يصبحون عاطلين ، من فترات بطالة طويلة .
- ١١٩ - وفي إطار هذا البرنامج تعرض على أصحاب العمل اعانة أجور لتزويد الباحثين عن عمل العاطلين لفترة طويلة بفترة عمل مستقرة .

دال - انهاء العمالة

- ١٢٠ - ورد في التقرير الأولي الذي قدمته استراليا وصف لنظام المحاكم المناهضة للصغلة سلطة تحديد شروط عمل العمال الذين يدخلون في نطاق اختصاصها .
- ١٢١ - وقد عرض المجلس الاسترالي لنقابات العمال قضية طى الهيئة الاسترالية للتوفيق والتحكيم في عام ١٩٨١ كانت بمثابة اختبار لأنه طالب فيها بمعايير دنيا للحماية الوظيفية في قرارات التحكيم الفيدرالية ، من بينها : اجراءات فصل عادلة ؛ والاخطار بالفصل قبل تنفيذه بمدة كافية ؛ والاخطار والتشاور من قبل أصحاب العمل مع المستخدمين عن طريق نقاباتهم بشأن التغييرات التكنولوجية وغيرها من التغييرات وشأن عمليات الاستغناء المنتواة ؛ وأحكام الاستغناء ، بما في ذلك دفع تعويض في حالة الاستغناء . وقد بدأت الهيئة ، في أعقاب قيامها بالبت في المسائل الاختصاصية في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ، في عقد جلسات استماع بشأن وقائع القضية في ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ وازالت هذه الجلسات مسترة . وقد تدخلت الحكومة تأييدا لمطالبة المجلس الاسترالي لنقابات العمال من حيث المبدأ وذكرت أن ما يوجد حاليا من أحكام في قرارات التحكيم الفيدرالية لا يفي بالمرام صوما وينبغي تحسينه .

ها - البطالة : الضمانات والمساعدة

- ١٢٢ - تقوم دائرة التوظيف التابعة للكنولت (التي وصفت في التقرير الأولي كما هو مستكمل أعلاه) بدور هام في مجال اللاحاق بالوظائف .
- ١٢٣ - وتواصل دائرة التوظيف التابعة للكنولت تحسين أساليب توفيقها بين مقدمي الطلبات والشواغر وهي تهتم الآن اهتماما أكبر كثيرا بتنفيذ البرامج الحكومية المتعلقة بالقوى العاملة .
- ١٢٤ - وقد قامت حكومة الكنولت ، منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ ، بتنفيذ نظام تقديم المساعدة في حالة الانتقال الى مكان آخر وذلك لمساعدة الأشخاص العاطلين الذين لا يستطيعون الحصول على عمل مستمر في الأماكن التي يقيمون فيها حاليا . وسوجب هذا النظام منح هؤلاء الأشخاص مساعدة مالية لتمكينهم من الانتقال الى مكان آخر لاستلام عمل أولتلقى تدريب في اطار البرامج الحكومية المتعلقة بالقوى العاملة التي تستهدف تحسين فرص العمل .

ثانيا - المادة ٧ : حق التمتع بشروط عمل عادلة مرضية

ألف - الأجر

١ - لمحة عامة

١٢٥ - وردت مناقشة آليات تحديد الأجر في استراليا بالتفصيل في التقرير الأولي لاستراليا .

١٢٦ - ويتمثل أحد التطورات الأخيرة الجديرة بالذكر في تطبيق فترة تجميد الأجر في المجال الاتحادي (ترد مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه) . وقد جرى في أعقاب ذلك اتخاذ عدة قرارات تتعلق بتجميد الأجر من قبل اللجان الصناعية المعنية في جميع أنحاء استراليا . ففي كوينزلاند ، مثلا ، قررت لجنة التوفيق والتحكيم الصناعية بكامل هيئتها تطبيق تجميد الأجر من ٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ الى ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٨٣ ثم بعد ذلك لحين تغيير ذلك القرار أو الغائه من قبل اللجنة بكامل هيئتها .

١٢٧ - ومن الجدير بالملاحظة أن من مهام المحاكم الصناعية المختلفة تحديد الأجور وشروط العمل . ويرد مزيد من التفاصيل في الفرع التالي الذي يتناول تحديد الأجر .

٢ - تنظيم الحكومة للعلاقات الصناعية

١٢٨ - ورد وصف وظائف مجالس الأجر والمجالس الصناعية في التقرير الأولي المقدم من استراليا .

١٢٩ - يوجد في فيكتوريا نظام معدّل لمجالس الأجر وأحسن وصف له هو أنه يمثل حلاً توفيقياً بين نظام مجالس الأجر و " نظام المحاكم " المعمول به في ولايات البر الرئيسي في استراليا . وفي حين أن المجالس ما زالت تمثل أساس النظام فهي جزء من لجنة للعلاقات الصناعية متفرغة ومتكاملة يتمثل دورها الرئيسي في التنسيق بين المجالس وإدارة النظام بوجه عام . ولهذا الغرض ، اسندت الى اللجنة بعض الصلاحيات السابقة للوزير أو للمجلس التنفيذي (مثل تقرير ما ينشأ من المجالس ونطاقها وعضويتها) . كما أن لها ولاية سماع دعاوى الطعن في قرارات مجالس الأجر .

١٣٠ - ويوجد في تاسمانيا مجلس صناعي للأجر يشرف على نظام جماعي معدّل للمساومة .

٣ - تحديد الأجور

١٣١ - كما ورد في تقرير استراليا الأولي ، يحق للمحاكم الصناعية على الصعيد الاتحادي أو على صعيد الولايات أن تحدد المعدلات الدنيا للأجور . وتبحث هذه المحاكم على نحو شامل الأجور العادلة والمناسبة . وقد قدمت المحكمة الاتحادية بصفة خاصة مثالا احتذته محاكم الولايات بعد ذلك . وتواصل الولايات القيام بدورها في تحديد الأجر العادل . وتسرى قرارات الولاية في كوينزلاند ، مثلا ، على أكثر من ٦٦ في المائة من القوة العاملة . وسيرد في الفقرات التالية بحث آخر تطورات مبادئ تحديد الأجر الرئيسي المطبقة في استراليا .

١٣٢ - تحدد المحاكم الصناعية معدلات الأجر عن العمل على أساس قدرة الاقتصاد على تحمل زيادة الأجور وغير ذلك من المبادئ الثابتة ، مثل عدالة الأجور المقارنة و " قيمة العمل " . وثمة علاوات إضافية مقررة للظروف الخاصة مثل العمل الشاق وظروف العمل غير المواتية والعمل الموسمي .

١٣٣ - ويمكن للمحكمة الاتحادية أن تصدر نوعين من القرارات المتعلقة بمعدلات الأجور: القرارات المتعلقة بمعدلات الحد الأدنى من الأجور والقرارات المتعلقة بمعدلات الأجور المدفوعة . وفي الأعوام الأخيرة ، وبصفة خاصة أثناء فترة تحديد الأرقام القياسية للأجور ، كانت هناك حركة من جانب نقابات العمال ترمي الى دعم مفهوم القرارات المتعلقة بمعدلات الأجور المدفوعة . وحيث توجد قرارات تتعلق بمعدلات الحد الأدنى للأجور فليس ثمة قيد على النقابات يمنعها من السعي للحصول على أجور إضافية تسمى " الأجور الزائدة بموجب القرار " . وهذه يمكن تطبيقها بعد قيام النقابة بمطالبات نشطة ، أو يقدها رب العمل بوصفها حافزا سواء لاجتذاب العمال أو الحفاظ على من لديه منهم . وفي حالة القرارات المتعلقة بمعدلات الأجور المدفوعة لا توجد أجور إضافية فوق المعدلات المحددة في القرار . ومعدلات الأجور الواردة في القرارات المتعلقة بمعدلات الأجور المدفوعة تعكس على نطاق واسع ، نظريا وعمليا ، بصفة عامة ، الدخل الذي تحصل عليه الفئات المماثلة من العمال وفقا للقرارات المتعلقة بمعدلات الحد الأدنى للأجور . واللجنة ، عندما تضع المعدلات في اطار القرارات المتعلقة بمعدلات الأجور المدفوعة ، يجب أن يثبت لها الأطراف أن القرار يمثل معدلات الأجور المدفوعة بالفعل وانه لا توجد أجور إضافية تدفع للموظفين .

١٣٤ - وفي حين أن أصحاب العمل والموظفين أحرار في أن يجروا مساومات جماعية لتحديد معدلات الأجور فاذا كان التوظيف خاضعا لقرار أو تحديد ، لا يسمح للأطراف أن يحددوا معدلات أدنى من المقررة بالفعل . ودفع أجر يقل عن الأجر المقرر يمثل

جريمة وهناك عقوبات تتعلق بمخالفة معدلات الأجر منصوص عليها في عدد من القوانين سواء الصادرة عن الولايات أو الاتحادية .

١٣٥ - وقد عدل النظام في فيكتوريا حسبما ورد وصفه في الفقرة ١٢٩ أعلاه .

١٣٦ - وفيما بين نيسان /ابريل ١٩٧٥ وتموز/يوليه ١٩٨١ ، طبق نظام مركزي هيكلية في استراليا يقوم على أساس الربط بين الأجر وبين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين . وهذا النظام ، الوارد بيانه في التقرير الأولي ، جرى تطبيقه على أساس فصلي حتى عام ١٩٧٨ ثم على أساس نصف سنوي الى أن ترك في عام ١٩٨١ . وفي المرحلة المبكرة من تطبيقه كانت الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين تنعكس في تحركات الأجر . ومنذ أواخر عام ١٩٧٦ وما بعد ذلك اقتنعت لجنة التحكيم ، على أساس الحجج الاقتصادية ، انها يجب أن تقرر فقط تحديدا جزئيا للأجر في معظم الحالات . والأثر المتراكم لهذه القرارات ، مقترنا بعدم الالتزام من جانب كافة الأطراف بصفة عامة ، أدى في النهاية الى انهيار النظام في عام ١٩٨١ .

١٣٧ - وفي الفترة التالية ، حتى كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ، جرى تجديد زيادات الأجر على أساس منهج كل صناعة بمفردها أو كل حالة بمفردها . وهذا المنهج كان يمثل اختيار الأطراف الواضح وقبلته لجنة التحكيم . وفي حين أن هذا المنهج كان يستهدف ، نظريا ، ايجاد تسويات صناعية تتماشى على نحو وثيق مع احتياجات ومتطلبات كل صناعة على حدة فان التسويات التي تم التوصل اليها اتخذت نمطا عاما . فكلما توصلت صناعة أو شركة الى اتفاق حول مجموعة من الأحكام المتعلقة بالأجر والشروط ، جرى عرضها على اللجنة للتصديق عليها وانعكست بعد ذلك في القرار .

١٣٨ - وخلال عام ١٩٨٢ تدهورت الحالة الاقتصادية بسرعة نتيجة لعدد من العوامل التي وردت مناقشتها أعلاه ، منها ضخامة تسويات الأجر . وأصدرت الحكومة الاتحادية في ذلك الوقت قانون تجسيد الأجر والمرتبات لعام ١٩٨٢ الذي يقضي بمنع أية زيادات عامة أخرى في الأجر لموظفيها أثناء عام ١٩٨٣ . فضلا عن ذلك أوعز الى المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات أن تفرض تجميدها مماثلا للزيادات في الأجر في القطاع الخاص لنفس الفترة . وقبلت المحاكم الحجج الاقتصادية المؤيدة للتجميد ولكنها وافقت على تطبيقه لمدة ستة أشهر فقط على أن تجري اعادة النظر فيه بعد ذلك .

١٣٩ - وقبل انتخاب حكومة العمال الاتحادية في آذار/مارس ١٩٨٣ ، كان حـزب العمال الاسترالي قد توصل الى اتفاق مع مجلس نقابات العمال الاسترالية . وقد وضع الاتفاق أساس سياسة الأسعار والدخل المطبقة حاليا في استراليا . وأحد العناصر الرئيسية في هذه السياسة هو تأييد العودة الى نظام لتحديد الأجر على أساس قاعدة أرقام قياسية مركزية .

١٤٠ - وجرت اتصالات من جانب الأطراف مع رئيس لجنة التحكيم الاتحادية الذي دعا الى عقد سلسلة من الاجتماعات لمناقشة العوامل الرئيسية في النظام المركزي الذي اقترحه كل من الأطراف . وعقب هذه الاجتماعات بدأ عرض قضية أجور وطنية على لجنة التوفيق والتحكيم في حزيران /يونيه ١٩٨٣ .

١٤١ - وأصدرت اللجنة قرارا في ٢٣ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣ يقضي باعادة تطبيق نظام مركزي للأجور يقوم على أساس التحديد الكامل للأرقام القياسية المفترض صحته . وأدت قوة توافق الآراء القائم بين الأطراف ومدى تغير الظروف الى توصّل اللجنة الى نتيجة مؤداها أن من شأن اعادة تطبيق نظام مركزي يقوم على أساس التحديد الكامل للأرقام القياسية المفترض صحته أن يحقق المصلحة العامة . ومن المقرر أن يطبق النظام لفترة سنتين حتى تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ ، على أن تعقد جلسات استماع كل ستة أشهر .

١٤٢ - وتشبه المبادئ الأحد عشر التي يركز عليها النظام في جوهرها تلك التي كانت مطبقة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ . الا أن متطلبات تشغيل النظام قد شددت الى حد بعيد . وقررت اللجنة أن زيادات تكاليف العمل التي تتجاوز تسويات الأسعار حسب حالة الأجور الوطنية يجب أن تشكل جزءا صغيرا جدا من اجمالي الزيادات .

١٤٣ - وقد اعتمدت جميع محاكم الدولة منذ ذلك الحين مبادئ لجنة التحكيم مع اذخالات التعديلات التي تناسب ولاية كل منها .

١٤٤ - والسمة الرئيسية لنظام عام ١٩٨٣ القائم على المقاييس هو اشتراط أن تقدم النقابات كل على حدة تأكيدا لتأييدها التام للنظام وللمبادئ التي تنظم تشغيله قبل الحصول على زيادات الأجور الوطنية . وكان تأييد النقابات العمالية للنظام قويا وشاملا .

باء - ظروف العمل الصحية الآمنة

١٤٥ - ترد في المنشور المرفق " التشريعات المطبقة " قائمة تامة مستكملة بالأحكام التشريعية . وقد نوقش تطبيق التشريعات ذات الصلة تفصيليا في التقرير الأولي المقدم من استراليا .

١٤٦ - وطى الصعيد الوطني أعلن في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ سياسة جديدة للمهن والصحة تنشئ لجنة داخلية وطنية للمهن والسلامة لاسداء المشورة الى الحكومة الاتحادية بشأن تنفيذ السياسة في هذا الميدان على الصعيد الوطني . وقدمت اللجنة تقريرا الى الحكومة الاتحادية في أيار /مايو ١٩٨٤ . ويجرى النظر في التوصيات الواردة في التقرير ومن المرجح اتخاذ اجراءات بناء عليها قريبا .

١٤٧ - ويسرى على موظفي كوينزلاند كراون قانون مماثل لقانون الحكومة الاسترالية . ويطلق عليه " مدونة المبادئ العامة للسلامة المهنية لموظفي كوينزلاند كراون " والغرض منه حماية الأشخاص الذين توظفهم حكومة كوينزلاند من الاصابات العارضة والعمل على توفير أقصى درجة من الصحة والرفاه . وبالإضافة الى ذلك ، تقدم شعبة السلامة المهنية التابعة لإدارة التوظيف وعلاقات العمل في كوينزلاند الى الإدارات الحكومية خدمات استشارية بشأن السلامة المهنية .

١٤٨ - وقد اجريت عدة تغييرات هامة في أنشطة مجلس البحوث الصحية والطبية الوطنية منذ تقديم التقرير الأولي . وكما ذكر يساعد المجلس في عمله عدد من لجان الخبراء الاستشارية . واعدت لجنة الصحة المهنية (الدائمة) المنشأة لتقديم المشورة الى المجلس بشأن جميع المسائل المتعلقة بالصحة الصناعية والصحة المهنية ، دليلا للصحة المهنية عنوانه " الخدمات الصحية المهنية " . ويناقش هذا الدليل ، الذي اعتمده المجلس فسي حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، طبيعة برنامج للصحة والسلامة المهنية ومزاياه وتنظيمه ودوره ويقدم تفصيلات محددة من أجل وضع مثل هذا البرنامج . ويحل هذا الدليل محل المنشور السابق بعنوان " الممارسة المعتمدة للخدمات الصحية المهنية في استراليا " . وهناك نسخة مرفقة من هذا الدليل .

١٤٩ - كما نشر المجلس في عام ١٩٨٢ وثيقة شاملة بعنوان " تقرير عن اخطار الاسبتوس على الصحة " . وهذا التقرير نتيجة استقصاء واسع النطاق قامت به لجنة فرعية ثلاثية متخصصة عينها المجلس للتحقيق في انتاج الاسبتوس واستخدامه ومناولته وتصريفه ؛ وتقديم تقرير عن المعايير الصحية للتعرض المهني للاسبتوس ؛ واستعراض الأدلة الطبية على التعرض للاسبتوس وتقديم تقرير عنها .

١٥٠ - وتضطلع لجنة الصحة المهنية ببرنامج نشط لنشر وثائق الصحة المهنية . وتشمل المنشورات : أدلة للصحة المهنية تتناول العمل في نوبات ؛ والقيم العددية العتبية (يراجع كل سنتين) ، ووحدات العرض البصرية والاصابات المتكررة الناجمة عن الاجهاد ، وتحديد المخاطر الكيميائية وتقييمها ، واصابات الظهر أثناء العمل . ويمكن تزويد فريق السدورة العامل بنسخ من هذه الوثائق .

١٥١ - وهناك لجنة هامة أخرى تابعة للمجلس وهي اللجنة الصحية للوقاية من الاشعاع . وتستعرض هذه اللجنة التوصيات الدولية المختلفة المتعلقة بالحماية من الاشعاع ، فيما يتصل منها باستراليا وتدرجها في معايير وتوصيات الوقاية الوطنية .

جيم - الاحكام المتعلقة بالراحة ووقت الفراغ

١٥٢ - التغيير الرئيسي الذي طرأ منذ تقديم التقرير الأولي هو الاتجاه نحو العمل لساعات قياسية أقل في صناعات كثيرة .

١٥٣ - وقد اجريت دراسة لـ ٤٥٥ من الأحكام الصناعية المعمول بها في نيو ساوث ويلز في تموز/ يوليو ١٩٨٣ اثبتت انه ليس هناك من الاحكام ما ينص على ساعات قياسية تزيد على ٤٠ ساعة ونص ٣٥٢ حكما على ٤٠ ساعة و ٦٠ على ٤٠ ساعة أو أقل و ٤٣ على ما يقل عن ٤٠ ساعة . ويعمل الموظفون الحكوميون بولاية نيو ساوث ويلز ٣٥ ساعة اسبوعيا .

١٥٤ - والوضع مماثل لذلك في الولايات الأخرى . وفي جنوب استراليا ، على سبيل المثال ، تعمل كثير من الصناعات الآن ، بالرغم من التفاوت فيما بينها ، ٣٨ ساعة فسي الاسبوع . وتبلغ فترة العمل القياسية المنصوص عليها في احكام كوينزلاند ٤٠ ساعة فسي الاسبوع . الا ان التشريعات ذات الصلة تمنح للجنة التوفيق والتحكيم الصناعيين فسي كوينزلاند سلطة تقديرية لاجازة العمل بما يزيد عن ٤٠ ساعة في بعض الحالات مشكلا الصناعات الريفية وحراس البوابات والخدمة المنزلية وأي خدمات أخرى قد تحددها اللجنة . اما الموظفون العموميون في كوينزلاند فيعملون $\frac{1}{4}$ ٣٦ ساعة اسبوعيا .

ثالثا - المادة ٨ : الحقوق النقابية

١٥٥ - المعلومات المقدمة تحت هذا الفرع من التقرير الأولي لاتزال معلومات حديثة الى حد بعيد . والحكومة الاسترالية ملتزمة التزاما ثابتا بتعزيز اقامة تنظيمات عمالية قوية ومستقلة على جميع المستويات في استراليا . فعلي المستوى الدولي تنشط استراليا في العمل على حماية وتعزيز الحقوق النقابية في البلدان الأخرى .

١٥٦ - وقد كان هناك بعض التطورات في ميدان العلاقات الصناعية وقانون الممارسات التجارية . فيحظر الجزء ٤٥ دال من قانون الممارسات التجارية لعام ١٩٧٤ الصادر في عام ١٩٧٧ "اعمال المقاطعة الثانوية" وهذه يمكن تعريفها بأنها العمل المتضافر الذي يقوم به أشخاص لعرقلة ارسال شخص آخر أو تلقيه امدادات ، حيث يكون لهذا العمل أثر في تقليل المنافسة بدرجة كبيرة أو الحاق ضرر كبير بأعمال تجارية " في بعض الحالات يتعين ان يكون هذا هو الغرض من ذلك العمل " .

١٥٧ - وقد سن الجزء ٤٥ هـ من قانون الممارسات التجارية لعام ١٩٧٤ في عام ١٩٨٠ وهو يحظر على مورد السلع أو الخدمات أن يعقد ، أو ينفذ ، ترتيبات مع احدي النقابات اذا كان المقصد من تلك الترتيبات اعاقبة قيام المورد بتوريد السلع أو الخدمات الى أي شخص اعتاد ان يوردها اليه .

١٥٨ - وهناك وسائل انتصاف مختلفة لحالات الاخلال بالفرعين ٤٥ دال و ٤٥ هـ ، بما في ذلك الأوامر التي تحكم الاخلال والتعويض وقرض الجزاءات .

١٥٩ - وقد كان هناك بعض التطورات التي وقعت مؤخرا فيما يتعلق بأحكام قانون الممارسات التجارية التي ينتج عنها آثار على العلاقات الصناعية . وتعتزم الحكومة الاتحادية ان تعفي من تطبيق هذه التشريعات قضايا العلاقات الصناعية التي تحل على نحو أنسب في اطار نظام التوفيق والتحكيم الاسترالي .

١٦٠ - وتحقيقا لهذه الغاية ، أصدرت الحكومة ورقة خضراء (مرفق بهذا نسخة منها) تبحث القضايا المطروحة وتطلب من الأطراف المهتمة تقديم تقارير . ولم تتوصل الحكومة الى الرأي النهائي بشأن هذه المسألة الا بعد النظر في جميع التقارير التي ترد اليها .

المادة ٩ : الحق في الضمان الاجتماعي

الف - مقدمة

١ - لمحة عامة

١٦١ - يجدر ، قبل البدء في اجراء استعراض أكثر تفصيلا ، أن يشار الى بعض التطورات الرئيسية في ميدان الضمان الاجتماعي :

(أ) كانت هناك زيادات كبيرة في معدلات المعاشات التقاعدية والاستحقاقات . فتزاد المعاشات التقاعدية وأغلب الاستحقاقات مرتين سنويا حسب التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ؛

(ب) وأدخلت عدة استحقاقات جديدة :

١٠ بدل إعادة تأهيل ؛

٢٠ بدل انتقال ؛

٣٠ علاوة دخل الأسرة ؛

٤٠ المعاش التقاعدي لرعاية الزوج ؛

٥٠ بدل للمناطق النائية .

(ج) كما أجرى استعراض رئيسي لاختبارات الدخول والأصول المطبقة على أغلب المعاشات التقاعدية للحكومة الاتحادية .

١٦٢ - وكان أهم تطور في السياسة الصحية في الآونة الاخيرة هو اعلان نظام جديد للرعاية الصحية الشاملة ، هو الرعاية الطبية ، في استراليا . فموجب الرعاية الطبية التي بدأ الأخذ بها في ١ شباط/فبراير ١٩٨٤ يتمتع جميع الاستراليين بالتغطية التأمينية الأساسية الطبية والمتعلقة بالمستشفيات . وبموجب الترتيبات الطبية ، لا يتحمل المريض أى نفقات اذا ما وجه الطبيب كل الفواتير الى الرعاية الطبية مباشرة . ويطلب المريض استرداد ٨٥ في المائة على الأقل من حجم النفقات التي تعتمد عليها الحكومة من الرعاية الطبية اذا ما أرسل الطبيب الفواتير الى المريض . والرعاية بالمستشفيات العامة مجانية اذا ما كان علاج المريض على ايدي اطباء المستشفى . ومازال التأمين الخاص متاحا للأشخاص الراغبين في العلاج كمرضى خصوصيين في المستشفيات العامة والخاصة ولأولئك الراغبين في أن تشملهم الخدمات الاضافية .

١٦٣ - والرعاية الطبية تعمل من ضريبة صحية قدرها ١ في المائة تفرض على الدخول الخاضعة للضرائب وحتى حد أقصى من الدخول بالنسبة لذوى الدخول العالية . وتعفى من هذه الضريبة الأسر ذات الدخل المشترك الخاضع للضريبة المنخفض (الذى يزداد عن كل طفل معال) .

٢ - الاستحقاقات الجديدة

١٦٤ - وأدخلت الحكومة الأسترالية عدة استحقاقات جديدة منذ تم اعداد التقرير الأولي .

بدلات اعادة التأهيل

١٦٥ - فى آذار/مارس ١٩٨٣ ، أدخل نوع جديد من المدفوعات الخاصة بالمحافظة على مستوى الدخل للأشخاص الذين يباشرون برنامج اعادة تأهيل اتحادى والمستحقين فيما عدا ذلك لمدفوعات الضمان الاجتماعى الأخرى تحت شروط متغيرة .

١٦٦ - وتدفع بدلات اعادة التأهيل بوجه عام بنفس المعدل وتحت نفس شروط المعاش التقاعدى للعجز ، أى الدخل المقيم ولكن غير الخاضع للضريبة الذى يؤدى الى نفس الاستحقاقات الاضافية . وقد يدفع خلال برنامج اعادة التأهيل ولفترة ستة أشهر تالية .

١٦٧ - ويستحق بدل الحفز فى بعض الاحوال ، الأشخاص العاجزون من أصحاب المعاشات الذين يتلقون برامج معتمدة للعلاج والتدريب والأشخاص الذين يتلقون بدلات اعادة تأهيل .

بدلات الانتقال

١٦٨ - فى نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، أدخل استحقاق آخر ، هو بدل الانتقال . ويتيح هذا البدل مساعدة الأشخاص المعوقين الذين يعملون أو يتدربون والذين يتعذر عليهم استعمال وسائل النقل العامة دون مساعدة كبيرة . وقد تم دفع بدل مقداره ١٠ دولارات استرالية اسبوعياً للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الـ ١٦ قاما فى الحالات التالية :

(أ) اذا يقوم الشخص بعمل مدر للدخل (بما فى ذلك الذين يعملون لحسابهم) بصفة مستمرة لفترة لا تقل عن ٢٠ ساعة اسبوعياً ؛

(ب) اذا يتلقى الشخص تدريباً مهنياً بصفة مستمرة لفترة لا تقل عن ٢٠ ساعة اسبوعياً . ويندرج تحت التدريب المهني التعليم فى مرحلة ثالثة فى مؤسسات التعليم أو التدريب المعترف بها ، وتلقى التعليم الثانوى لتحسين المستقبل المهني فى بعض

٠٠/٠٠

الحالات . ويعتبر طلاب المدرسة الثانوية غير مستحقين لذلك . ويقبل كذلك الأشخاص المسجلون في مركز النشاط العلاجي ومراكز التدريب المعترف بهما في قانون مساعدة الأشخاص العاجزين .

١٦٩ - ولا يدفع البدل للأشخاص المعوقين الذين يتلقون استحقاق الاعفاءات من ضريبة البيع المفروضة على المركبات الجديدة لفترة سنتين تالية لتلقي هذا الاعفاء . وأضافه التي ذلك لا يدفع للشخص الذي يتلقى تدريباً مهنيًا بوصفه جزءاً من برنامج إعادة التأهيل التابع لدائرة التأهيل الاتحادية .

علاوة دخل الأسرة

١٧٠ - منذ أيار/مايو ١٩٨٣ ، جرى العمل ببرنامج علاوة دخل الأسرة لتقدير ميسر مساعدة للأسر ذات الأيرادات المنخفض ، التي لا تتلقى ضماناً اجتماعياً أو ما يشابه ذلك من معاشات أو استحقاقات ، فيما يتعلق بالأطفال الذين لا يتلقون بدلات تعليم أو ما يشابهها . ومنذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، أتيحت مساعدة أقصاها ١٤ دولاراً استراليا اسبوعياً لكل طفل مستحق يقل سنه عن الـ ١٦ عاماً أو لكل طالب معال يترواح عمره بين ١٦ و ٢٤ عاماً على أساس تقييم الدخل . ويدفع أعلى معدل متى يكون إيرادات الوالدين المشترك (أو إيرادات أحد الوالدين فقط) لا يتجاوز حد الإيراد المحدد في ترتيبات بطاقة الرعاية الصحية للمتزوجين الذين ليس لهما أطفال (٢١٩ دولاراً استراليا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤) . ويزاد حد الإيراد لدى حلول كل من شهري أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ، ويزاد كذلك بمقدار ٢٨ دولاراً استراليا في الاسبوع لكل طفل اضافي . ويخفض مجمل العلاوة المخصصة للأسرة بمقدار دولار استرالي واحد كلما زاد دخل الوالدين المشترك دولارين عن الدخل الذي يتجاوز ذلك الحد . ولا تخضع هذه المدفوعات للضريبة . وبمجرد انشاء هذه الاستحقاقات يستمر الدفع في العادة لمدة ستة أشهر ، يكون بعدها عرضة للاستعراض . وتدفع علاوة دخل الأسرة إضافة الى بدل الأسرة .

المعاش التقاعدي لرعاية الزوج

١٧١- أصبح المعاش التقاعدي لرعاية الزوج ، منذ أدخل في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ قابلاً للدفع الى الزوج الذي بلغ سن العجز الشديد او الى العاجز الذي يتقاضى معاشاً تقاعدياً (أو المرأة التي تتلقى بدل إعادة التأهيل عوضاً عن المعاش التقاعدي للمعجز) وحين لا يستحق الزوج معاش الخدمة بسبب الشيخوخة او العجز او الاعادة الى الوطن (او المعاش التقاعدي لاعادة التأهيل بدلا من المعاش التقاعدي للمعجز) وتحتاج زوجته الى رعاية واهتمام دائم ، ويحتمل انها تحتاج الى هذه الرعاية بوجه دائم أو لفترة طويلة وفضلا من ذلك يتعين على الزوج ان يوفر العناية لهيئة الزوجية . ولا تختلف متطلبات الاقامة وتقييم الدخل من تلك المطبقة على اصحاب المعاشات الذين تقل أعمارهم عن ٧٠ عاما . ويبلغ المعدل الاساسي الذي يدفع في الوقت الحاضر ٧٦٦٥ من الدولارات الاسترالية اسبوعيا وهو يساوي معدل المعاش التقاعدي للعمر والعجز للمتزوج .

بدل للمناطق النائية

١٧٢- خصص بدل المناطق النائية ، الذي ادخل في ١ ايار / مايو ١٩٨٤ ليمتدح مساعدة اضافية لاصحاب المعاشات والمستفيدين الذين يعيشون في مناطق نائية من استراليا ، بسبب زيادة التكاليف . وتبلغ المعدلات ٧ دولارات استرالية للشخص الاهلب و ١٢ دولارا استراليا اسبوعيا للزوجين (معدل مشترك) و ٣٥٠ من الدولارات الاسترالية اسبوعيا لكل طفل تدفع لاصحاب المعاشات والمستفيدين الذين يوجدون في مناطق منعزلة والذين يقع مكان اقامتهم الاعتيادية في تلك المناطق المنعزلة المحددة على هذا النحو لاغراض ضريبة الدخل . ولا يدفع البديل الى اصحاب المعاشات الذين تزيد اعمارهم عن ٧٠ عاما الذين يتلقون معاشاً تقاعدياً في اطار ترتيبات تقييم الدخل للمعاش التقاعدي الخاص بالعمر ، والى الاشخاص الذين هم خارج استراليا .

٣ - استعراض تقييم الدخل والاصول

١٧٣- ينبغي ان تلاحظ التغييرات الموصوفة ادناه ضمن العلاقة بالاستحقاقات التي نوقشت في التقرير الاولي .

١٧٤- وفي ١ حزيران / يونيو ١٩٨٤ اطن رئيس الوزراء الاونرايل ر. ج. ل. هاوك ، عضو البرلمان ، نتائج الاستعراض الرئيسي لتقييم الدخل والاصول المطبق على جميع المعاشات التقاعدية في الحكومة ما عدا المعاشات التقاعدية للمصابين بالعسر ، وعلى استحقاقات

البطالة والمرض والمعاشات التقاعدية لأرامل الحرب والاعادة الى الوطن بسبب العجز ، التي تدفعها الادارة الاتحادية لشؤون المحاربين القداما .

١٧٥- وقد تقرر هذا التقييم بعد دراسة طويلة مع مراعاة اراء اصحاب المعاشات ومنظمات اصحاب المعاشات وممثلين عن فريق مجتمع محلي واسع القاعدة . وترى الحكومة الاسترالية ان هذه هي اعدل طريقة لنيل هدفها بشأن توجيه مدفوعات المعاشات التقاعدية ، التي هؤلاء الذين يعتمدون فعلا على هذه المعاشات وليس الى هؤلاء الاشخاص القادرين على اعالة انفسهم واكثر . ويندرج ضمن هؤلاء الاشخاص الذين لديهم موارد كبيرة والذين استطاعوا التخلص من عملية تقييم الدخل .

١٧٦- وفي ظل الترتيبات الجديدة سوف تهبط قيمة مساكن اصحاب المعاشات . ويتيح تقييم الممتلكات للزوجين اللذين يتقاضيان معاشا تقاعديا امتلاك مسكن بأى ثمن كان ، وان يكون لديهما موجودات اخرى تبلغ قيمتها العليا ١٠٠ دولار استرالي قبل ان يبدأ تخفيض المعدل الاطلى للمعاش التقاعدى . ويجرى خفض المعاش التقاعدى للزوجين بمعدل ٢٠ دولارا استراليا اسبوعيا لكل ١٠٠ دولار استرالي من الموجودات الاخرى فيهما يزيد عن الـ ١٠٠٠ دولار استرالي . لذا فانهما سيحصلان ، رغم ذلك ، على نصف المعاش التقاعدى حتى تكون قيمة ممتلكاتهما ، عدا مسكنهما ، ١٣٨ ٥٠٠ دولار استرالي ، كما انهما سوف لا يفقدان جميع معاشهما التقاعدى الا اذا بلغت ممتلكاتهما ١٧٧ ٠٠٠ دولار استرالي . وبما كان الفرد الازب الذى يتقاضى معاشا تقاعديا والذى يملك مسكنا خاصا ، ان يملك موجودات اخرى تبلغ قيمتها ٧٠ دولار استرالي قبل ان يتأثر معاشه التقاعدى ، ويمكن ان تكون له ممتلكات اخرى تبلغ قيمتها ١١٦ دولار قبل ان يفقد جميع المعاش التقاعدى .

١٧٧- وقد روهيت اعتبارات خاصة للاشخاص الذين لا يملكون مسكنا خاصا بهم . فاصحاب المعاشات المستأجرين او الذين يعيشون مع اقربائهم او يعيشون في دور العجزة ، يرتفع مستوى الاعفاء بمقدار ٥٠ دولار استرالي . وهذا يعني انه سوف لا يتأثر المعاش التقاعدى للزوجين حتى يكون لديهما موجودات قيمتها ١٥٠ دولار استرالي ، أو يكون للشخص العازب من اصحاب المعاشات ١٢٠ دولار . وسيجرى فهرسة حدود الموجودات المسموح بها كل عام . وبعبارة اخرى اذا ارتفعت تكاليف المعيشة بمقدار ١٠ في المائة فان ممتلكات الزوجين المسموح بها سترتفع من ١٠٠ دولار استرالي الى ١١٠ دولار استرالي . وسترتفع هذه الممتلكات من ٧٠ دولار استرالي الى ٧٧ دولار استرالي بالنسبة للاشخاص غير المتزوجين .

١٧٨- أما الاشخاص الذين تقل موجوداتهم عن الحدود المقررة فانهم سيسترون في تلقي

٠٠/٠٠

معاش تقاعدي يحدد حصرا بتقييم الدخل . اما بالنسبة للذين تتجاوز موجوداتهم هذه الحدود ، فان تقييم الاصول سيطبق فقط اذا نتج عنه مخصصات معاش تقاعدي تقل عن تلك التي نتجت عن تقييم الدخل . ولا يتأثر بتقييم الدخل سوى الاشخاص الذين يمتلكون موجودات كبيرة جدا .

١٧٩- وللمحد من التدخل في الشؤون الشخصية للأفراد ، ستعول الادارة الاتحادية للضمان الاجتماعي على اصحاب المعاشات التقاعدية انفسهم في التصريح بقيمة موجوداتهم وسوف لا يكون مجمل قيمة السوق الصافية لموجودات معظم اصحاب المعاشات عالية الى حد يكفي لتطبيق تقييم الاصول . وفي هذه الحالات يصبح تحديد قيمة دقيقة للمحتويات المنزلية والممتلكات الشخصية امرا غير ضروري بل بامكان اصحاب المعاشات ان يفترضوا تقديرها نظريا بمبلغ ١٠ دولار استرالي لهذه المواد .

١٨٠- هبالضافة الى ذلك ، ستوفر احكام خاصة للاشخاص الذين توجد لديهم ارصدة كبيرة مما يؤدي الى حصولهم على معاش تقاعدي بسيط او عدم حصولهم على اي معاش تقاعدي على الاطلاق . واذ لم تكن هذه الارصدة سائلة الى حد كبير ، ولا يريد الشخص تحويلها الى نقد ، أولا يكون بمقدوره القيام بذلك ، يجوز للشخص ان يطلب الحصول على مبلغ يعادل للمعاش التقاعدي (أو جزء منه) . وستكون هذه المدفوعات بمثابة قرض تتراكم الفائدة عليه ويجري استرداده من الممتلكات الخاصة بهؤلاء الاشخاص . وستكون هذه الاحكام اختيارية تماما .

١٨١- وقد حصل التشريع المتعلق بتنفيذ فحص الارصدة المقترح على الموافقة الملكية فسي ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ وسيبدأ نفاذه في ٢١ اذار / مارس ١٩٨٥ . وسيجرى الاتصال بجميع اصحاب المعاشات التقاعدية قبل ذلك التاريخ بشأن الفحص . ومرفق نسخة من البيان المبوب لرئيس الوزراء عن فحص الارصدة المقترح .

با - الاستحقاقات النقدية في حالات المرض

١٨٢- اعتبارا من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، كانت المعدلات القصوى للاستحقاق الذي يسدد بموجب قانون الضمان الاجتماعي على النحو التالي :

(أ) ٩١٩٠ من الدولارات الاسترالية في الاسبوع للشخص العادي (الشخص الاعزب البالغ من العمر ١٨ سنة أو أكثر) ؛

(ب) ١٥٣٣٠ من الدولارات الاسترالية في الاسبوع للشخص المتزوج (بما في ذلك استحقاق اضافي قدره ٧٦٦٥ من الدولارات الاسترالية للزوج المعال) ؛

٠٠/٠٠

- (ج) ٤٥ دولارا استراليا في الاسبوع للشخص الاعزب دون سن الثامنة عشرة بدون معالين ، و ٥٠ دولارا استراليا في الاسبوع للشخص الاعزب دون سن الثامنة عشرة بدون معالين اذا كان يتلقى مدفوعات لفترة ستة شهور او اكر .
- ١٨٣- وتزداد هذه المعدلات بما يصل الى ١٤ دولارا استراليا في الاسبوع عن كل طفل دون سن السادسة عشرة ، او عن كل طالب متفرغ معال يتراوح عمره ما بين ١٦ و ٢٤ سنة ممن يكونون تحت كفالة ورعاية واشراف المستشفى . وفيما عدا ما يكون عليه الامر بالنسبة للأشخاص المعزاب ممن هم دون سن الثامنة عشرة ، تستمر معدلات الاستحقاق في الزيادة تلقائيا في ايار/مايو وتشرين الثاني /نوفمبر من كل عام بنسبة ما يطرأ من زيادة على الرقم القياسي لاسعار المستهلكين في الفترة ما بين ربيعي السنة الاخيرين . ولا يمكن ان يتجاوز معدل الاستحقاق المسدد في حالات المرض لاي طالب لهذا الاستحقاق معدل الدخل الاسبوعي الذي يتقرر ان طالب الاستحقاق قد خسره بسبب عجزه .
- ١٨٤- ويجرى فحص للدخل لتحديد معدل الاستحقاق الذي يسدد للمطالبين كس على حدة . ولغرض اجراء فحص الدخل ، فان دخل الطالب يشتمل على دخل الزوج . و اذا كان دخل الشخص اكر من ٢٠ دولارا استراليا في الاسبوع لكنه اقل من ٧٠ دولارا استراليا في الاسبوع ، يخفض معدل الاستحقاق المسدد لهذا الشخص بمعدل نصف الزيادة فسي الدخل عن ٢٠ دولارا استراليا في الاسبوع . و اذا كان دخل الشخص اقل من ٧٠ دولارا استراليا في الاسبوع ، يخفض معدل الاستحقاق المسدد لذلك الشخص بمبلغ يعادل ٢٥ دولارا استراليا بالاضافة الى الفرق بين ذلك الدخل وبين مبلغ ٧٠ دولارا استراليا في الاسبوع .
- ١٨٥- وحيثما يجرى تسديد استحقاق في حالات المرض لفترة متصلة تزيد عن ستة اسابيع ويكون المستشفى ممن يسددون ايجارا لجهة اخرى ليست هيئة حكومية ، يجوز زيادة معدل الاستحقاق بما يصل الى ١٥ دولارا استراليا في الاسبوع .
- ١٨٦- كما ينبغي ملاحظة انه فضلا عن الحق في الحصول على استحقاق في حالات المرض يحق للمطالب المستوفي الشروط الحصول مجانا على العلاج الطبي والعلاج فسي المستشفيات ، وعلى الادوية المجانية ، وعلى مجموعة من الاستحقاقات " الاضافية " الاخرى .

جيم - استحقاقات المعجز

- ١٨٧- لا تزال الشروط التي تنظم تسديد معاش تقاعدي في حالة المعجز هي على وجه العموم تلك المحددة في التقرير الاولي . بيد انه ينبغي ملاحظة بعض التغييرات .

١٨٨- وكما جرى ايضاه ، فانه لا يشترط وجود فترة من الاقامة المستمرة في استراليا باستثناء الحالات التي يحدث فيها العصى او العجز خارج استراليا . وفي هذه الحالات، تشترط فترة اقامة مستمرة لا تقل عن ١٠ سنوات . ويخضع اقصى معدل للمعاش التقاعدى بما يبلغ نصف الزيادة في دخل الشخص من رقم محدد - وهو ٣٠ دولارا استراليا فسي الاسبوع بالنسبة للشخص الاعزب و ٥٠ دولارا استراليا في الاسبوع كبلغ موحد بالنسبة للزوجين معا .

١٨٩- وفي حالة اصابة طالب الاستحقاق بالعصى الدائم ، لا يطبق فحص الدخل الا على المعاش التقاعدى للزوجة ، وعلاوة الوصي ، والمعاش التقاعدى الاضافى الذى يدفع عن الاطفال عدا الطفل الاول . ويجرى توضيح هذه المدفوعات في الفقرات التالية .

١٩٠- كانت المعدلات القصوى للمعاشات التقاهدين في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ هي ٩١٩٠ من الدولارات الاسترالية في الاسبوع للشخص العادى ؛ و ٧٦٦٥ ——— الدولارات الاسترالية في الاسبوع للشخص المتزوج (لكل فرد) . ويضاف الى هذه المعدلات مبلغ ١٤ دولارا استراليا في الاسبوع عن كل طفل دون سن السادسة عشرة أو عن كل طالب معال يتراوح عمره ما بين ١٦ و ٢٤ سنة . واذا كان مستحق المعاش التقاعدى في حالة العجز يحول اطفالا مع كونه اعزبا ، تضاف الى المعدل زيادة اخرى هي مبلغ اضافى يعرف بعلاوة الوصي . ومعدل علاوة الوصي هي ١٠ دولارات استرالية في الاسبوع .

١٩١- اما زوجة مستحق المعاش التقاعدى بسبب العجز التي لا يحق لها نفسها الحصول على معاش تقاعدى في حالة العجز او الشيخوخة (او معاش تقاعدى عن فترة خدمة بموجب قانون الاعادة الى الوطن لعام ١٩٢٠) فقد يحق لها الحصول على معاش تقاعدى للزوجة يصل الى ٧٦٦٥ من الدولارات الاسترالية في الاسبوع ، وذلك رهنا باجراء نفس فحص الدخل الذى يجرى فيما يتعلق بالمعاش التقاعدى في حالة العجز؛ ويطبق فحص الدخل على المعاش التقاعدى للزوجة بغض النظر عن كون الزوج مصابا بالعصى الدائم . ولا يسد المعاش التقاعدى المستحق للزوجة لاي زوجة تعيش منفصلة عن زوجها . ويجوز لمستحق المعاش التقاعدى بسبب العجز الذى يدفع ايجارا لجهة اخرى ليست هيئة حكومية ان يحصل على مساعدة تكيلية تصل الى ١٥ دولارا استراليا في الاسبوع (٧٥٠ من الدولارات الاسترالية في الاسبوع عن كل شريك في حالة الزوجين المستحقين للمعاش التقاعدى) ؛ وفيما يتعلق بهذا المبلغ يجرى فحص خاص للدخل بغض النظر عما اذا كان مستحق المعاش التقاعدى مصابا بالعصى الدائم .

١٩٢- وتستمر تلقائيا في ايار/مايو وتشرين الثاني /نوفمبر من كل عام الزيادة في المعدلات العادية والمعدلات الخاصة بالمتزوجين للمعاشات التقاعدية التي تدفع في حالة العجز ،

وذلك بمقدار ما يطرأ من زيادة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في فترة ما بين ربحي السنة الاخيرين . وتدفع علاوة عمالة محصنة بدلا من المعاش التقاعدي المستحق في حالة العجز للأشخاص العاجزين المستخدمين في دوائر معتدة للعمالة المحصنة . ونسب العلاوة وشروط الاستحقاق هي عموما نفس النسب والشروط في حالة المعاش التقاعدي المستحق في حالة العجز ، باستثناء انه لا تدفع مساعدة تكميلية . وبدلا من ذلك ، يحصل الشخص الذي يستحق علاوة العمالة المحصنة على علاوة حافز تبلغ ١٥ دولارا استوائيا في الاسبوع لا تدخل في فحم الدخل .

دال - استحقاقات الشيخوخة

١٩٣ - طرأت ، كما ورد ايضاحه أعلاه ، تطورات هامة فيما يتعلق بفحص الدخل الذى يجرى تطبيقه عند تحديد معدل المعاش التقاعدى الذى يسدد في حالة الشيخوخة للمستحقين سوا^١ من هم دون سن السبعين وما فوقها (في الحالة الأخيرة اعتبارا من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣) .

١٩٤ - وفحص الدخل بالنسبة للأشخاص في سن السبعين وما فوقها هو نفس الفحص الذى يجرى بالنسبة للأشخاص دون سن السبعين ، بيد انه يسدد معدل ادنى للمعاش التقاعدى - وهو ٥١ر٤٥ من الدولارات الاسترالية في الأسبوع (بالنسبة للعزاب) و ٤٢ر٩٠ من الدولارات الاسترالية كل أسبوع لكل فرد (بالنسبة للمتزوجين) - اذا كان المعدل الذى جرى تحديده بموجب فحص خاص للدخل دون أرقام معينة (٢٠٠ دولار استرالي في الأسبوع للشخص الأعزب أو ٣٣٣ دولارا استراليا في الأسبوع بالنسبة للزوجين معا ؛ وتخفيض قيمة المعاش التقاعدى المستحق بما يعادل نصف اى دخل غير خاضع لحساب المعاش التقاعدى بما يزيد عن هذه الحدود) . وبالنسبة للشخص المصاب بالعمى الدائم ، يستحق المعاش التقاعدى في حالة الشيخوخة بموجب نفس الشروط التي يستحق بها المعاش التقاعدى في حالة العجز ، أى انه لا يخضع لفحص الدخل الا المعاش التقاعدى للزوجة ، وعلاوة الوصي ، والمعاش التقاعدى الاضافي للمطل الثاني وما بعده . وتبلغ المعدلات القصوى للمعاش التقاعدى اعتبارا من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ ما يلي : ٩١ر٩٠ من الدولارات الاسترالية في الأسبوع للشخص العادى ؛ و ٧٦ر٦٥ من الدولارات الاسترالية في الأسبوع للمتزوجين (كل فرد) .

١٩٥ - ويضاف الى هذه المعدلات مبلغ ١٤ دولارا استراليا في الاسبوع عن كل طفل دون سن السادسة عشرة يكون في رعاية صاحب المعاش التقاعدى ، أو عن كل طالب معال يتراوح عمره ما بين ١٦ و ٢٤ سنة . واذا كان مستحق المعاش التقاعدى في حالة الشيخوخة يعول أطفالا مع كونه اعزبا تضاف الى المعدل زيادة أخرى هي مبلغ اضافي يعرف بعلاوة الوصي . ويبلغ معدل علاوة الوصي ١٠ر٠٠ دولارا استرالية في الاسبوع .

١٩٦ - اما زوجة مستحق المعاش التقاعدى في حالة الشيخوخة التي لا يحق لها نفسها الحصول على معاش تقاعدى في حالة الشيخوخة او العجز (أو معاش تقاعدى

عن فترة خدمة بموجب قانون الاعادة الى الوطن لعام ١٩٢٠) ، فقد يحق لها الحصول على معاش تقاعدي للزوجة يصل الى ٧٦٦٥ من الدولارات الاسترالية في الأسبوع ، وذلك رهنا باجراء نفس فحص الدخل الذي يجري فيما يتعلق بالمعاش التقاعدي في حالة الشيخوخة ؛ ويطبق فحص الدخل على المعاش التقاعدي للزوجة بغض النظر عما اذا كان الزوج مصابا بالعمى الدائم أو بلغ سن السبعين عاما . ولا يدفع المعاش التقاعدي الخاص بالزوجة لأي زوجة تعيش منفصلة عن زوجها .

١٩٧ - ويجوز لأي مستحق للمعاش التقاعدي في حالة الشيخوخة ممن يسددون ايجارا لجهة أخرى ليست هيئة حكومية الحصول على مساعدة تكميلية تصل الى ١٥ دولارا استراليا في الأسبوع (٧٥٠ من الدولارات الاسترالية في الأسبوع لكل شريك في حالة الزوجين المستحقين للمعاش التقاعدي) . وينطبق ايضا على هذا المبلغ اجراء فحص خاص للدخل بغض النظر عما اذا كان مستحق المعاش التقاعدي مصابا بالعمى الدائم أو بلغ سن السبعين عاما . وتستمر تلقائيا في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر من كل عام الزيادة في المعدلات العادية والمعدلات الخاصة بالمتزوجين للمعاشات التقاعدية التي تدفع في حالة العجز وذلك بمقدار ما يطرأ من زيادة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في ربعي السنة السابقين المنتهيين في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر .

ها - مستحقات البطالة

١٩٨ - كما جرى ايضاحه في التقرير الأولي ، ينص قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٤٧ على تسديد استحقاق بطالة للأشخاص العاطلين ممن لديهم الرغبة في العمل والقدرة عليه لكنهم لا يجدون عملا . ولا يزال معيار الاستحقاق بدون تغيير باستثناء أمر واحد هو انه يجب ان يكون الشخص عاطلا عن العمل ولكن ليس بسبب الاشتراك في اجراء احتجاجي ضد العمل أو اشتراك عضو آخر من اعضاء نقابته في مثل هذا الاجراء .

١٩٩ - وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨١ طبق العلاج الطبي والعلاج بالمستشفيات مجانا على المستفيدين من مستحقات البطالة وغيرهم من الفئات المخفضة الدخل .

٢٠٠ - وفيما يلي المعدلات القصوى لاستحقاق البطالة اعتبارا من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ :

(أ) ٩١٩٠ من الدولارات الاسترالية في الأسبوع للشخص العادي (الشخص الاعزب البالغ من العمر ١٨ سنة أو اكثر ويعول) ؛

(ب) ٨١١٠ من الدولارات الاسترالية (الشخص الاعزب البالغ من العمر ١٨ سنة أو أكثر ولا يعول) ؛ وزيادة قدرها دولاران استراليان في الأسبوع — علاوة على الارقام القياسية التي تجرى تلقائيا ، اعتبارا من ١ أيار/مايو ١٩٨٥ ؛

(ج) ١٥٣٥٠ من الدولارات الاسترالية في الاسبوع للشخص المتزوج (بما في ذلك استحقاق اضافي قدره ٧٦٦٥ من الدولارات الاسترالية للزوج المعال) ؛

(د) ٤٥ دولارا استراليا للشخص الاعزب دون سن الثامنة عشر ولا يعول . و ٥٠ دولارا استراليا للعزاب دون سن الثامنة عشر بدون معالين اذا كانوا يتلقون استحقاقات لفترة ستة أشهر أو أكثر .

٢٠١ — ويضاف الى المعدلات المناسبة مبلغ ١٤ دولارا استراليا في الاسبوع عن كل طفل دون سن السادسة عشرة يكون في رعاية المستفيد من الاستحقاق ، أو عن كل طالب معال تتراوح سنه ما بين السادسة عشرة وتام الرابعة والعشرين .

٢٠٢ — ويدا ما يتصل بالمستحقين العزاب تحت سن ١٨ والمستحقين العزاب فوق سن ١٨ الذين ليس عندهم معالون ، تزداد معدلات استحقاق البطالة المستحقة الدفع بصورة اوتوماتيكية في شهر أيار/مايو وشهر تشرين الثاني/نوفمبر بنسبة الزيادة في الرقم القياسي في أسعار المستهلك بين ربعي حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر السابقين .

٢٠٣ — ويستمر العمل باجراء فحص للدخل من أجل تحديد معدل الاستحقاق الواجب الدفع لفرادى المستحقين . ويدخل في دخل المستحق دخل زوج المستحق . فحيث يزيد دخل الشخص على ٢٠ دولارا استراليا في الاسبوع ولكنه ينقص عن ٧٠ دولارا استراليا في الاسبوع ، يخفض معدل الاستحقاق الواجب الدفع لذلك الشخص بمعدل نصف مقدار الدخل الذي يزيد على ٢٠ دولارا استراليا في الاسبوع . اما اذا كان دخل الشخص أعلى من ٧٠ دولارا استراليا في الاسبوع ، فيخفض معدل الاستحقاق الواجب الدفع لذلك الشخص بمقدار يعادل مبلغ ٢٥ دولارا استراليا ، وبالمقدار الذي يزيد فيه ذلك الدخل عن ٧٠ دولارا استراليا في الاسبوع .

واو — استحقاق أهل التوفى

١ — استحقاقات الجنازة

٢٠٤ — وقد زيد في استحقاقات الجنازة الواجبة الدفع بموجب هذا القانون . فموجب

الباب ٨٣ باء ، يصبح مقدار يبلغ .٤ دولارا استراليا واجب الدفع لصاحب المعاش التقاعدي الذي يدفع أو يحتفل ان يدفع تكاليف الجنازة للزوج أو الطفل أو لصاحب معاش تقاعدي آخر . وفي هذا الاطار ، تشير عبارة " صاحب المعاش التقاعدي " الى من يستحق المعاش التقاعدي بسبب السن ، أو العجز ، أو بسبب رعايته للزوجة أو للزوج ، والأرملة المستحقة للمعاش التقاعدي أو من يتلقى استحقاق الوالد المعيل ، والشخص الذي يستحق أحد أنواع الدفع هذه اذا لم يكن يتلقى علاوة عن الأعمال المحمية بموجب الجزء السابع ألف من هذا القانون أو علاوة بموجب قانون السل لعام ١٩٤٨ ، أو شخص يتلقى علاوة اعادة التأهيل بموجب الجزء الثامن من هذا القانون ، أو شخص كان ، مباشرة قبل أن يصبح مؤهلا لتلقي تلك العلاوة ، كان مؤهلا لأحد أشكال الدفع هذه أو لعلاوة الأعمال المحمية . كما يجب على الشخص ان يحقق شروط فحص دخل خاص لكي يعتبر " مستحقا للمعاش التقاعدي " . وبالإضافة الى ذلك ، يجب ان يكون صاحب استحقاق الجنازة مستحقا للمعاش التقاعدي حين موت الميت أو أن يصبح مستحقا للمعاش التقاعدي في غضون ستة أشهر بعد موت الشخص الميت .

٢٠٥ - وبموجب الباب ٨٣ جيم ، يصبح مقدار ٢٠ دولارا استراليا واجب الدفع لأي شخص يدفع ، أو يحتفل ان يدفع ، تكاليف جنازة صاحب معاش تقاعدي ميت (على النحو المعرف) خلافا للأرملة ذات المعاش التقاعدي أو المتلقى لاستحقاق الوالد المعيل ، والشخص الذي يفي بشروط فحص الدخل الخاص بموجب الباب ٨٣ جيم والذي يكون ، لولا موت صاحب المعاش التقاعدي ، مؤهلا لأحد أشكال الدفع هذه ، والشخص الذي يتلقى علاوة اعادة التأهيل والذي كان ، مباشرة قبل تلقي هذه العلاوة ، يتلقى أيا من أشكال الدفع هذه .

٢٠٦ - ويمكن ان يصبح الاستحقاق واجب الدفع بموجب البابين ٨٣ باء و ٨٣ جيم لكن مجموع الاستحقاق لا يمكن ان يزيد على .٤ دولارا استراليا . كما ان استحقاق الجنازة البالغ .٤ دولارا استراليا يدفع الى شخص يتعرض لتكاليف جنازة صاحب معاش تقاعدي ميت اذا كان هذا الشخص صاحب معاش تقاعدي في الخدمة يدخل ضمن حدود معينة أو يصبح صاحب معاش تقاعدي في غضون ستة أشهر بعد موت صاحب المعاش التقاعدي الميت .

٢ - العلاوة الخاصة المؤقتة

٢٠٧- هناك علاوة خاصة مؤقتة تصبح واجبة الدفع للزوج الباقي على الحياة من زوجين يتلقيا معاشا تقاعديا (بما في ذلك الحالات التي كان الميت يتلقى فيها معاشا تقاعديا عن فترة خدمة بموجب قانون الاعادة الى الوطن خلال الأسابيع الـ ١٢ بعد موت أحدهما .

٢٠٨- والمقصود بالعلاوة تخفيف الصعوبات التي يعاني منها الزوج المتقاعد الباقي على الحياة عند اجراء التكيف المالي اللازم عقب موت شريكه . والمعدل الأقصى ، الواجب الدفع لمدة تصل الي ١٢ اسبوعا ، يعادل المعاشين التقاعديين (بما في ذلك أية مساعـدة اضافية عن الأطفال ، الخ) اللذين كانا سيدفعان لو لم يمـت الزوج .

زاي - استحقاقات الأسرة

١ - المعاشات التقاعدية للأرامل

٢٠٩- وقد ورد في التقرير الأولي شرح لأحكام الجزء الرابع من قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٤٧ ، الذي ينظم دفع المعاشات التقاعدية المستحقة للأرامل ولنساء فيرهن فقدن الدعم الذي يقدمه معيل ذكر واللاتي لا يتجاوز دخلهن حدودا معينة .

٢١٠- وخلال الأشهر الستة الأولى بعد فراق الزوج أو سجنه ، لا تستحق الزوجة معاش الأرملة التقاعدي ولكنها قد تتلقى استحقاق الوالد المعيل بدلا من ذلك (انظر أدناه) .

٢١١- والمعدلات القصوى للمعاش التقاعدي الواجب الدفع للأرامل من الفئتين ألف وباء (الموصوفتين في التقرير الأولي) هي رهن باجراء فحص للدخل .

٢١٢- واعتبارا من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ ، يبلغ المعدل الأقصى لمعاش الأرملة التقاعدي ٩١٩٠ دولارا استراليا في الاسبوع (الباب ٦٣) يضاف اليه ١٤ دولارا استراليا في الاسبوع لكل طفل تحت سن ١٦ أو تلميذ محال يبلغ ١٦ - ٢٤ سنة من العمر . وفي حالة الأرملة التي يكون معها أطفال محالون ، يزداد في المعدل الأقصى بعلاوة اضافية للأم تبلغ ١٠ دولارات استرالية في الاسبوع . وفوق ذلك ، ووفقا لشروط الباب ٦٥ ألف ، يحق للأرملة ذات المعاش التقاعدي التي تدفع أجرة لجهة ليست سلطة حكومية أن تتقاضى مساعدة تكملية تصل الي ١٥ دولارا استراليا في الاسبوع ، رهنا بتطبيق فحص دخل خاص .

٢١٣- وكما هو مبين في التقرير الأولي ، تدفع المعاشات التقاعدية للأرامل لمساعدة بعض النساء المصنفات بوصفهن "أرامل" في حالات الحاجة الخاصة . وتوجد طريقة للدفع مماثلة

لها تقريبا ، هي استحقاق الوالد المعيل ، لمساعدة الأمهات والآباء الوحيدين الذين لم يصفوا بوصفهم "أرامل" . ويرد بحث هذا الاستحقاق في الفقرات التالية .

٢ - استحقاق الوالد المعيل

٢١٤- كما هو مبين في التقرير الأولي ، تم توسيع الأهلية لهذا الاستحقاق بحيث يشمل الآباء المعيلين في عام ١٩٧٧ . وقبل ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، لم يكن هذا الاستحقاق يدفع لمدة ستة أشهر بعد الحادثة التي تؤهل للدفع (مثلا ، ولادة طفل) .

٢١٥- واعتبارا من ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، تم توسيع الأهلية لاستحقاق الوالد المعيل لتشمل الآباء المتبنين العزاب وغيرهم من الآباء الوحيدين الذين لهم وصاية قضائية ورعاية وسيطرة على طفل ، والآباء المتزوجين الذين لا يستطيعون العيش مع أزواجهم في بيت الزوجية بسبب مرض الزوج أو عجزه ، شرط أن يكون المرض أو العجز عائقا للزوج عن العناية بالطفل ويحتمل أن يستمر زمنا غير محدود .

٢١٦- ويجب أن تتوافر الشروط التالية في الشخص المطالب باستحقاق الوالد المعيل :

(أ) يجب أن يكون غير متزوج ، أو أن يعيش بدون أي زوج أو زوج فعلي ؛

(ب) يجب أن تكون له وصاية قضائية ورعاية وسيطرة على طفل واحد على الأقل يستحق الأهلية ؛

(ج) يجب أن يفي بمؤهلات الإقامة ، أي . ١ سنوات من الإقامة المتواصلة في أستراليا في أي وقت ، أو ٥ سنوات قبل المطالبة بالاستحقاق مباشرة ، ما لم يكن الشخص قد أصبح والدا معيلا في أستراليا (وفي هذه الحالة لا يشترط وجود فترة إقامة سابقة) .

٢١٧- ويخضع استحقاق الوالد المعيل بصورة عامة لفحص الدخل ذاته الذي يطبق على دفع معاش الأرملة التقاعدي بموجب هذا القانون .

٢١٨- والمعدل الأقصى لاستحقاق الوالد المعيل والمدفوعات المتصلة به هو نفس المعدل الأقصى لمعاش الأرملة التقاعدي .

٣ - علاوات الأسرة

٢١٩- يرد ، تحت الجزء السادس من قانون الضمان الاجتماعي ، نص يدفع علاوة أسرة لمن له وصاية قضائية ورعاية وسيطرة على طفل دون سن ١٦ من العمر أو عنده تلميذ معال بدراسة نظامية يبلغ ١٦ - ٢٤ سنة من العمر ولا يتلقى معاش العجزة التقاعدي ولا استحقاقات الوالد المعيل .

.. / ..

٢٢٠- تدفع علاوة الأسرة بالمعدلات الشهرية التالية حسب عدد الأطفال في الأسرة :
الطفل الأول ، ٢٢٨٠ دولارا استراليا ؛ الطفل الثاني ، ٣٢٥٥ دولارا استراليا ؛
الطفلان الثالث والرابع ، ٣٩٠ دولارا استراليا ؛ الطفل الخامس والأطفال الذين يأتون
بعده ، ٤٥٥٥ دولارا استراليا .

٢٢١- يجوز دفع علاوة الأسرة الى مؤسسة (خلاف مستشفى الأمراض العقلية) يكون الطفل
من نزلاتها . أما المعدل الذي يدفع عن الطفل في مؤسسة ما فهو ٣٩ دولارا استراليا
في الشهر .

٢٢٢- ولا تخضع الاعانات الأسرية لاختبار الدخل وان كان من اللازم أن يقبل الطلب
الذين يتراوح سنهم بين ١٦ و ٢٤ سنة بوصفهم معالين للمطالب . والأقامة في استراليا ،
لا جنسية المطالب ، هي الشرط الأساسي للاستحقاق .

٤ - معاشات الأيتام

٢٢٣- تم ادخال بعض التغييرات فيما يتعلق بمعاشات الأيتام . والتغيير الوحيد الجديد
بالذكر من بين ما جرى منذ تقديم التقرير الأولي ، يرد في اطار الباب السادس ألف من
قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٤٧ الذي ينص على أن يدفع معاش اليتيم الى القائم
بالوصاية ، أو الى المؤسسة (خلاف مستشفى الأمراض النفسية) التي تتولى رعايته . ويجرى
حاليا وضع حكم يقضي بدفع معاش للمساعدة في اعادة الأطفال " الميتمين " . ويبلغ معدل
المبلغ المدفوع ٥٧٢ من الدولارات الاسترالية شهريا ويدفع بالاضافة الى الاعانة الأسرية
المخصصة للطفل الميتم .

٢٢٤- ويعتبر الطفل يتيما في الحالات التالية :

(أ) اذا كان والداه قد فارقا الحياة ؛

(ب) اذا كان أحد الوالدين قد فارق الحياة ، وكان مكان وجود الآخر غير
معلوم ، أو كان نزيلا بالسجن أو مستشفى للأمراض النفسية لفترة طويلة ؛

(ج) اذا كانت الحكومة الاسترالية قد منحت الطفل مركز اللاجئ ؛

(د) اذا كان قد سمح بدخول الطفل الى استراليا في اطار برنامج انساني
خاص وافق عليه وزير الضمان الاجتماعي .

٢٢٥- وهناك أيضا شروط أخرى تنطبق على الأطفال اللاجئين . ان يدفع المعاش الى
الوصي على اليتيم الذي يكون سنه أقل من ١٦ سنة أو يكون طالبا متفرغا معالا يقل سنه عن

٢٥ سنة . ولا يدفع المعاش للطلبة الذين يتقاضون معاش العجز أو اعانة الوالد العائل . ويجوز دفع المعاش الى المؤسسة (خلاف مستشفى الأمراض النفسية) التي تتولى رعاية اليتيم . ويجوز دفعه أيضا الى الطفل الذي يعيش في الخارج لفترة قصيرة أو للطفل الذي يرجح أن يأتي الى استراليا للعيش فيها خلال فترة محقولة . ولا يدفع المعاش للطفل الذي يتقاضى معاش يتامى الحرب .

هـ - اعانة الطفل المعوق

٢٢٦- اعانة الطفل المعوق هي مبلغ يدفع بموجب قانون الضمان الاجتماعي لتوفير المساعدة المالية للوالدين أو للأوصياء ، الذين يتولون رعاية أطفالهم المعوقين بشدة أو أطفالهم المعوقين ، في منزل الأسرة .

٢٢٧- ووفقا لما ورد في التقرير الأولي ، بدأ دفع هذه الاعانة اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وكانت لا تدفع في البداية إلا للأطفال المعوقين بشدة . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، تم توسيع نطاق الاعانة ليشمل الأشخاص الذين يعانون من ضائقة مالية شديدة بسبب رعايتهم لطفل معوق ، أي الطفل الذي يتطلب رعاية واهتماما لا يقلان إلا بقدر ضئيل عما كان سيلزم له لو كان معوقا بشدة . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ ، تم توسيع نطاق الاعانة مرة أخرى ليشمل الطلاب المتفرغين الذين يتراوح سنهم بين ١٦ و ٢٤ سنة . ويجب على متقاضى الاعانة أن يستوفي شروط الاستحقاق العامة المتعلقة بالاعانة الأسرية لكي يكون مستحقا لتقاضى اعانة الطفل المعوق . وأقصى معدل لاعانة الطفل المعوق هو ٨٥ من الدولارات الاسترالية شهريا .

حاء - البرامج الاضافية للصحة الطبية والنفسية

١ - الاعانات الصيدلانية

٢٢٨- وفقا لأحكام التشريع الاتحادي (الباب السابع من قانون الصحة الوطنية لعام ١٩٥٣) ، هناك مجموعة واسعة النطاق من العقاقير متاحة بناء على توصية الطبيب ، مجانا لأرباب المعاشات المستوفين لشروط استحقاق معينة ، وبتكلفة مدعومة جزئيا من الحكومة لجميع الأشخاص الآخرين . وخلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، بلغ مجموع ما تكلفته الحكومة الاتحادية لدفع الاعانات في اطار هذا البرنامج لغير أرباب المعاشات المستحقين ، ١٥٧٦٦ من ملايين الدولارات الاسترالية ؛ وبلغت تكلفة دفع الاعانات الصيدلانية الى أرباب المعاشات ومن يعولونهم ٢٧٢٧٢ من ملايين الدولارات الاسترالية .

٢ - الإعانات والمساعدات المتعلقة بدور الرعاية

٢٢٩- يوفر الباب الخامس من قانون الصحة الوطنية المساعدة عن طريق الإعانات اليومية التي تقدم إلى النزلاء بدور الرعاية المستوفين للشروط ، لمجابهة تكاليف الرعاية اللازمة والأقامة بدور الرعاية . وتتألف الإعانات من اعانة أساسية متعلقة بدار الرعاية واعانة للرعاية المركزة . وتختلف المعدلات اليومية للإعانة الأساسية من ولاية إلى أخرى وفقا للاختلافات بين الولايات في تكاليف توفير الرعاية في تلك الدور .

٢٣٠- وقد حددت معدلات الإعانة هذه عند مستويات تغطي عند اضافتها إلى الحد الأدنى للاشتراك الذي يدفعه المريض ، الرسوم المحصلة لقاء ٧٠ في المائة من الأُسرة الموجودة في دور الرعاية غير الحكومية المعتمدة بموجب قانون الصحة الوطنية في كل ولاية وقت تحديد هذه المعدلات . ويجرى استعراض مستويات الإعانة سنويا للمحافظة على نسبة التغطية هذه البالغة ٧٠ في المائة . ويخضع اجراء الزيادات في الرسوم التي تحصلها الدور غير الحكومية المشاركة ، لموافقة وزارة الصحة الاتحادية .

٢٣١- وتدفع اعانة الرعاية المركزة بمعدل يبلغ ٦ دولارات استرالية يوميا في جميع الولايات فيما يتعلق بالمرضى الذين توافق وزارة الصحة الاتحادية على أنهم بحاجة إلى الرعاية المركزة .

٢٣٢- أما قانون مساعدة دور الرعاية فينص على تمويل العجز الذي تواجهه دور الرعاية التي تديرها المنظمات الدينية والخيرية وغيرها من المنظمات التي لا تستهدف الربح . ويجرى تمويل العجز على أساس الميزانيات السنوية التي تكون وزارة الصحة الاتحادية قد وافقت عليها . وتتكفل الحكومة الاتحادية بمبالغ العجز الموافق عليها التي يتكدها مالكو دور الرعاية . وبموجب هذا الترتيب التمويلي ، توجد أيضا اعتمادات متاحة لتوفير خدمات محددة ، بما فيها بعض الخدمات الطبية وشبه الطبية . ويجوز مد هذا التمويل للخدمات المحددة ليشمل الأشخاص ، من غير نزلاء دار الرعاية ، الذين يعالجون في دار الرعاية .

٢٣٣- ويشترط على النزلاء المقيمين في دور الرعاية التي يجري تمويل ما تواجهه من عجز ، أن يسهموا بنسبة ٨٧ في المائة من مجموع المعاش بالمعدل الفردي زائدا المساعدة الإضافية المخصصة لأقاربهم .

٢٣٤- وينص قانون الصحة الوطنية أيضا على تقديم اعانة للرعاية المنزلية تبلغ ٤٢ دولارا استراليا عن كل اسبوعين . وتقوم وزارة الصحة الاتحادية بدفع هذه الإعانة لمساعدة من يختارون أن يتولوا في منازلهم رعاية أقربائهم المصابين بأمراض مزمنة أو العجزة الذين كان سيلزم ادخالهم دارا للرعاية لو لم تكن هذه الرعاية متاحة في منازلهم ذاتها . ويلزم أن يكون

المرضى الذين تدفع بشأنهم اعانة الرعاية المنزلية في سن لا تقل عن ١٦ سنة ، وأن يكونوا في حاجة الى رعاية تمريضية ماهرة ملائمة وأن تقوم بتوفير هذه الرعاية احدى المرضيات المعتمدات بالاضافة الى ما يقدمه القريب من الرعاية .

٣ - الاعانة الخاصة بمرض الدرن

٢٣٥- يبلغ عدد من يتلقون هذه الاعانة في أية فترة واحدة حاليا نحو ٢٥ مريضا ، وتبلغ التكلفة ١ مليون دولار استرالي تقريبا في السنة .

٤ - وسائل المساعدة السمعية والوسائل المساعدة للمعوقين

٢٣٦- بلغ عدد وسائل المساعدة التي تم تركيبها في اطار هذا البرنامج بين عام ١٩٦٨ (عندما أصبحت جميع هذه الفئات من المستحقين) وعام ١٩٨٣ ، ٤٢٢ ٦٣٩ من وسائل المساعدة . وخلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ تم تقديم ما مجموعه ١٢٦ ٥٣ من وسائل المساعدة .

٢٣٧- وتوفر الحكومة مجموعة متنوعة من وسائل المساعدة مجانا للأشخاص المستحقين نفسي اطار برنامج الوسائل المساعدة للمعوقين . ويهدف هذا البرنامج الى رفع مستوى اعتماد المعوقين على أنفسهم في اطار المجتمع المحلي .

٥ - خدمات طب الأسنان بالمدارس

٢٣٨- اتفق في المشاورات التي جرت بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات في عام ١٩٧٣ ، على تقديم الرعاية المجانية في مجال صحة الأسنان ، بما فيها التثقيف في مجال الوقاية وصحة الأسنان ، الى أطفال المدارس الابتدائية ، وبعد ذلك الى الأطفال من هم دون سن الدراسة والى تلاميذ المدارس الثانوية الذين يقل سنهم عن ١٥ سنة . وتقدم الحكومة الاتحادية المساعدة في التمويل . وقد أنشئت تسع مدارس لعلاج الأسنان ونحو ٨٠٠ عيادة مدرسية لطب الأسنان . وفي عام ١٩٨٢ ، كان نحو ٦٠ في المائة من الأطفال الموجودين بالمدارس الابتدائية مشمولين بالرعاية المقدمة من مختلف خدمات طب الأسنان المدرسية . وقد أسهمت هذه الخدمات وغيرها من العوامل الوقائية مثل اضافة الفلورايد الى المياه ، في احداث تحسن كبير في صحة الأسنان عند الأطفال .

٦ - تنظيم الأسرة

- ٢٣٩ - وفيما يتعلق بالالتزامات الدولية الخاصة بحقوق الانسان تعترف استراليا بحق كل الأزواج في تحديد عدد أطفالهم والمساعدة بين الولايات في الأسرة وفي الوصول إلى المعلومات التي تمكنهم من ممارسة هذا الحق بفعالية . وقد آيدت استراليا تنظيم الأسرة على الصعيدين الوطني والدولي منذ عام ١٩٧٣ .
- ٢٤٠ - وعلى الصعيد الدولي تقدم الأموال من خلال المكتب الاسترالي للمساعدة الانمائية التابع لوزارة الخارجية الى عدد من المنظمات الدولية المعنية بتنظيم الاسرة على الصعيد السكاني .
- ٢٤١ - وعلى الصعيد الوطني ، يقدم الدعم المالي الاتحادي بواسطة الادارة الصحية في شكل منح الى المنظمات الرئيسية لتخطيط الأسرة للمساعدة في تقديم الخدمات السريرية وغير السريرية بما في ذلك التعليم والمعلومات والتدريب ومشاريع البحث ومبادرات خاصة من أجل النساء والمراهقين من المهاجرين .
- ٢٤٢ - وعلاوة على التمويل المباشر يقدم دعم الحكومة الاتحادية من أجل تنظيم الاسرة في استراليا عن طريق اعانات الاستحقاق الصيدلي للوسائل الفموية لمنع الحمل واستحقاقات التأمين الصحي للخدمات المقدمة من الممارسين العاميين .

٧ - البرامج الصحية الوطنية الأخرى

البرامج الصحية للسكان الاصليين

- ٢٤٣ - تشترك الادارة الصحية وادارة شؤون السكان الاصليين في تقديم التمويل المباشر لـ ١٢ دائرة طبية للسكان الاصليين . وتمول ١٤ دائرة طبية أخرى للسكان الاصليين وست وحدات للرعاية الصحية ودائرتان تخصصيتان سواء تمويلًا كاملاً بواسطة ادارة شؤون السكان الأصليين أو بالاشتراك معها . وتمول الادارة الصحية دائرتين وحدها .
- ٢٤٤ - وفي عام ١٩٧٥ بدأ البرنامج الوطني للمتراخوما وصحة العيون بدعم من الكلية الطبية الاسترالية لأطباء العيون والحكومة الاتحادية وحكومة الولاية واللجنة الاستشارية الوطنية لشؤون السكان الأصليين (التي تعرف الآن باسم المؤتمر الوطني لشؤون السكان الاصليين) . وبدأ العمل الميداني في عام ١٩٧٦ وبحلول عام ١٩٧٩ كان قد تم فحص نحو ١٠٥٠٠ شخص . ومولت البرنامج الحكومة الاتحادية وادارته الكلية الطبية الاسترالية لأطباء العيون . وخلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ اتخذت خطوات لاعادة تنشيط البرنامج ،

وقدمت الحكومة الاتحادية ٣٣١ ٥٣٧ دولارا في الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ و ٥٣١ ٢٠٠ دولار في الفترة ١٩٨٣/١٩٨٢ الى الكلية الملكية الاسترالية لأطباء العيون .
٢٤٥ - وفي الفترة ١٩٨٤/١٩٨٣ بدأت التحركات لزيادة سيطرة السكان الاصليين على هذا البرنامج . وتنسحب الكلية الملكية الاسترالية لأطباء العيون حاليا من البرنامج وقد أنشئت فرقة عمل غالبيتها من السكان الأصليين لتحديد اتجاه البرنامج في المستقبل .

آداب البحث الطبي :

- ٢٤٦ - في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ اعتمد المجلس الوطني للصحة والبحث الطبي في دورته الرابعة والتسعين التقرير الأول لفريق العمل الذي أنشأه والمعني بآداب البحث الطبي . ومرفق طيه نسخة من التقرير .
- ٢٤٧ - وبناء على هذا التقرير أوصى المجلس بانشاء لجنة وطنية لآداب البحث الطبي وأن تتقدم اللجنة مباشرة بتقاريرها الى المجلس ومنه الى وزير الصحة الاتحادي ووزراء الصحة بالولايات عن طريق رئيس المجلس والى رؤساء السلطات الصحية بالولايات عن طريق أمين المجلس (انظر الصفحة ١٤ من التقرير) .
- ٢٤٨ - وتضمن التقرير بيانات تغطي ما يلي :
- (أ) اجراء التجارب على البشر (الصفحات ١٦ - ١٨) ؛
- (ب) لجان الآداب المؤسسية (الصفحتان ١٩ و ٢٠) ؛
- (ج) اجراء البحوث على الأطفال والمرضى العقليين والذين يعتمدون على غيرهم أو الذين هم في أحوال مماثلة (الصفحات ٢١ الى ٢٣) ؛
- (د) التدريب العلاجي (الصفحتان ٢٤ و ٢٥) .
- (هـ) الاخصاب في أنبوب الاختبار ونقل الجنين (الصفحات ٢٦ الى ٢٨) .

طاء - الاستحقاق الخاص

٢٤٩ - يدفع استحقاق خاص بناء على تقدير المدير العام لادارة الضمان الاجتماعي الاتحادية الى الاشخاص الذين لا يستحقون معاشا تقاعديا أو أى استحقاق آخر وغير القادرين على اعالة أنفسهم (ومن يعولون) . ويشمل هؤلاء الأشخاص الذين يرعون آباء مرضى أو أقارب آخرين والمهاجرين في مراكز الايواء الحكومية المنتظرين لأول عمل لهم في استراليا .

٢٥٠ - ولا يدفع الاستحقاق الى أشخاص غير مؤهلين للحصول على استحقاق البطالة لأن بطالتهم ترجع الى اجراء صناعي اتخذه بأنفسهم أو اتخذه أعضاء نقابة هم أعضاء فيها ، ويمكن دفع استحقاق خاص بالنسبة المخصصة للأعزب مضافا اليها استحقاق اضافي عن كل طفل عندما يكون زوج الشخص غير المؤهل للحصول على استحقاق البطالة لهذه الاسباب غير مستحق أو مستحقة لتقاضي استحقاق البطالة أو استحقاق المرض كحق خالص له أو لها ويواجه أو تواجه العسر .

٢٥١ - ويتحدد معدل المبلغ المدفوع بناء على تقدير المدير العام ولكن لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الذي كان سيدفع فيما لو كان المستفيد أهلا للحصول على استحقاق البطالة أو المرض .

المرفق

قائمة بالمواد المرجعية (أ)

أولا - المادة ٦

اللجنة الوطنية المعنية بالتمييز في التوظيف والمهن :

التقارير السنوية للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ و ١٩٧٨ - ١٩٧٩ و ١٩٧٩ - ١٩٨٠ و ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨١ - ١٩٨٢ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ونشرات وكتيبات التوعية المجتمعية.

التشريعات الاتحادية :

- قانون التمييز العنصري لعام ١٩٧٥ وتعديلاته ؛
- قانون لجنة حقوق الانسان لعام ١٩٨١ ؛
- قانون التمييز على أساس الجنس لعام ١٩٨٤ ؛
- دليل تشريعات الكمنولث عن التمييز على أساس الجنس .

تشريعات الولايات :

- قانون مكافحة التمييز لعام ١٩٧٧ (نيو ساوث ويلز) ؛
- قانون الفرص المتكافئة لعام ١٩٧٧ وتعديلاته (فيكتوريا) ؛
- قانون الفرص المتكافئة للمعوقين لعام ١٩٨١ (ساوث استراليا) ؛
- قانون لجنة الشؤون العرقية (نيو ساوث ويلز) ؛
- قانون حماية العمالة لعام ١٩٨٢ (نيو ساوث ويلز) .

(أ) المواد المرجعية متوفرة من أجل الرجوع اليها في اختبارات الأمانة العامة بلغتها الأصلية كما وردت من استراليا .

ثانيا - المادة ٧

التشريعات المطبقة : السلامة والصحة (منشور للحكومة الاتحادية) .
خدمات الصحة المهنية وتقرير عن المخاطر الصحية للأسبستوس (منشوران للمجلس
الوطني للصحة والبحوث الطبية) .

ثالثا - المادة ٨

قانون الممارسات التجارية لعام ١٩٧٤ (بصيغته المعدلة) .
ورقة خضراء عن التعديلات المقترحة لقانون الممارسات التجارية .

رابعا - المادة ٩

بيان عن تقرير الخبراء المعني باستعراض الاختبار المقترح للايرادات والأصول ، أيار/مايو ١٩٨٤ ، الاونرابل ر. ج. ل. هولر رئيس وزراء استراليا (مقدم الى البرلمان الاتحادي في ١ حزيران / يونيه ١٩٨٤) .
آداب البحث الطبي وآداب البحث الطبي المتعلق بالجنين الانساني والنسيج الجنيني الانساني (منشوران للمجلس الوطني للصحة والبحث الطبي) .
